جامعة عين تموشنت –بلحاج بوشعيب –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني
في ميدان : علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
في فرع علوم مالية ومحاسبة ، تخصص محاسبة وجباية معمقة

بعنوان :

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك البدر

إعداد الطالبتان
عشير رجاء
دحمان وفاء

إشراف الأستاذة
حسناوي مريم

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حسناوي مريم	محاضرة أ	بلحاج بوشعيب	رئيسا
واسطي أسماء	محاضرة ب	بلحاج بوشعيب	مقررا
زناخي فوزية	محاضرة ب	بلحاج بوشعيب	عضوا

السنة الجامعية : 2024/ 2025

جامعة عين تموشنت –بلحاج بوشعيب –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني
في ميدان : علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
في فرع علوم مالية ومحاسبة ، تخصص محاسبة وجباية معمقة

بعنوان :

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك البدر المالح

إعداد الطالبتان
عشير رجاء
دحمان وفاء

إشراف الأستاذة
حسناوي مريم

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حسناوي مريم	محاضرة أ	بلحاج بوشعيب	رئيسا
واسطي أسماء	محاضرة ب	بلحاج بوشعيب	مقررا
زناخي فوزية	محاضرة ب	بلحاج بوشعيب	عضوا

السنة الجامعية : 2024/ 2025

الإهـــــــــــداء

بسم الله، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على خير عبد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي:

إلى منبع الحنان ورمز العطاء، إلى نور طريقي ومنبع طموحي أمي الحبيبة حفظهاالله ورعاها .

إلى من أحمل إسمه بكل فخر وإعتزاز سندي ومنبع أماني أبي الغالي حفظه الله ورعاه.

إلى توأم روحي وحبيبتي أختي وعائلتها الصغيرة أدامهم الله و حفظهم لي.

إلى صديقاتي الذين يفرحهم نجاحي بكل حب، الذين مهدوا عثرات مسيرتنا بدعمهم و أنسو صعابها بحبهم.

إلى كل الأهل والأقارب دون إستثناء.

إلى كل من ساندني ودعمني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

رجاء

الإهـــــــــــداء

الحمد للّه بفضله عزّ وجل، بكل الحب و الإمتنان أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى والديّ الحبيبين، اللذين كانا لي السند والظهر، دعما لي في كل خطوة، وصبرا لا ينضب، وحباً لا مشروطا.

إلى أسرتي الكريمة، التي كانت ملاذي الآمن وملجأي في أوقات التعب والضيق.

إلى أصدقائي وزملائي، الذين شاركوني اللحظات الصعبة والجميلة، وكانو عونا لي في تبادل العمل.

إلى كل من قدم العون و دعمني ولو بكلمة طيبة.

وفاء

الشـــــــــــــكر

قبل كل أحد، وبعد كل أحد، الشكر للواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي أمدنا بالقوة والعون لإنجاز هذا العمل، وندعوه عزّ وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة حسناوي مريم التي كانت بمثابة الأخت في تقديمها ليد العون لنا طيلة مدة إعدادنا لهذا العمل.

كما لا ننسى عمال وموظفي بنك البدر الذين قدموا لنا يد العون في منحنا للمعلومات.

ونشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة.

الإهداء.....

الشكر.....

ملخص.....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال البيانية.....

المقدمة.....

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول تمويل المشاريع الإستثمارية في البنوك.....

تمهيد الفصل الأول.....7

المبحث الأول: مفاهيم التمويل والاستثمار 8

المطلب الأول: تعريف التمويل البنكي وأهميته وأنواعه.....8

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي.....8

الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي.....8

الفرع الثالث: أنواع التمويل البنكي..... 9–10

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار وأبعاده الاقتصادية.....10

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار.....10–11

الفرع الثاني: الأبعاد الاقتصادية.....11

المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل والاستثمار..... 12

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية..... 13

المطلب الأول: تعريف البنوك وأنواعها..... 13

الفرع الأول: تعريف البنوك..... 13

الفرع الثاني: أنواع البنوك..... 14-15

المطلب الثاني: مهام ووظائف البنوك في دعم الاقتصاد..... 16

الفرع الأول: مهام البنك..... 16

الفرع الثاني: وظائف البنك..... 17-18

المطلب الثالث: طرق وتقييم المشروع الاستثماري ومختلف مصادر تمويله..... 19

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية..... 19-20

الفرع الثاني: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري..... 21-22

الفرع الثالث: العلاقة بين المشاريع الاستثمارية والتمويل البنكي..... 22-23

المبحث الثالث: الدراسات السابقة..... 23

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية..... 23-25

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية..... 26-27

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية..... 27-28

خلاصة الفصل الأول..... 29

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لحالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المالح عين تموشنت.....

تمهيد..... 31

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة.....32

المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....32

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badrوتطويره.....32-33

الفرع الثاني: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المالح.....34

المطلب الثاني: مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....35

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....35-36

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....37-38

المطلب الثالث: صيغ التمويل المتوفرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....39

الفرع الأول: قروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....39-45

الفرع الثاني: العروض تأمينية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....46-48

المبحث الثاني: تحليل السياسات التمويلية وآليات تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بوكالة المالح
.....48

المطلب الأول: سياسات التمويل التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة
المالح).....49-55

المطلب الثاني: إحصائيات وتحليل لقرض الرفيق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية
.....55-59

المطلب الثالث: إحصائيات وتحليل لقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية
..... 59-61

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح (عين تموشنت).....61

المطلب الأول: الدراسة التطبيقية لآليات لتمويل قرض الرفيق في دعم المشاريع الفلاحية.....61-64

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لآليات تمويل قرض التحدي في دعم المشاريع الفلاحية

.....65-67

المطلب الثالث: الدراسة المالية والاقتصادية للمشروع الاستثماري.....68-73

خلاصة الفصل الثاني:.....74

الخاتمة.....76-79

المراجع.....80-81

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مبالغ القروض الممنوحة وعدد الملفات المقبولة لقرض الرفيق سنة 2018-2023	55
02	مبالغ القروض الغير مسددة خلال فترة 2018-2023	56
03	مبالغ القروض الغير مسددة خلال فترة 2018-2023	57
04	حصيلة قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح	59-58
05	عدد المبالغ الممنوحة وعدد الملفات المقبولة لقرض التحدي سنة 2018-2023	60
06	عدد مبالغ القروض المسددة لقرض التحدي سنة 2018-2023	61-60
07	التقدير المالي للمستثمر الفلاحي	67-66
08	نسبة المساهمة	67
09	طريقة تمويل المشروع	67
10	دراسة تكلفة المشروع الاستثماري	70-69
11	الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري	71
12	حالة التنبؤ بالمبيعات (رقم الأعمال) للمشروع السنوات القديمة	72
13	صافي القيمة الحالية	73

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة Badrعين تموشنت	35
02	نسبة الإسترجاع الخاصة بقروض الرفيق الممنوحة للفلاحين	59

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، والتي تعتبر من أهم محركات التنمية ا لإقتصاديةوالإجتماعية في أي دولة، يركز البحث على كيفية مساهمة البنوك في توفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع الاستثمارية من خلال القروض والتمويلات المختلفة كقرض الرفيق أو التحدي،كما تبرز الدراسة أهمية التمويل البنكي في دعمه للمشاري ع الاستثمارية ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية تعد شريكاً أساسياً في ن جاح المشاريع الاستثمارية، حيث توفر التمويل المناسب وفق معايير دقيقة تضمن حماية حقوق البنك والمستثمر على حد سوا ء، مما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاستثمارية، البنوك التجارية، التمويل البنكي، القروض

Abstract:

This study aimed to highlight the role played by banks in financing investment projects, which are considered one of the most important drivers of economic and social development in any country. The research focuses on how banks contribute to providing the necessary financial resources for investment projects through various loans and financing options, such as the Rafik and Tahadiloans,The study also emphasizes the importance of bank financing in supporting investment projects and its role in achieving sustainable economic development. The thesis concluded that commercial banks are essential partners in the success of investment projects, as they provide appropiate financing according to precise criteria that ensure the protection of both the banks and the investors rights, thereby contributing to accelerating economic growth and achieving financial balance

Key words: Investment Projects, commercial banks, bank financing, loans.

المقدمة

1- توطئة:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم الركائز التي تقوم عليها اقتصاديات العديد من دول العالم، خاصة في البلدان النامية والنامية الأقل، حيث يشكل العمود الفقري للناتج المحلي الإجمالي، فالزراعة ليست مجرد نشاط اقتصادي، بل هي منظومة متكاملة ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الأخرى، وتؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تساهم في تعزيز الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومع تزايد أهمية المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي، يبرز دور البنوك كمصدر رئيسي للتمويل الذي يمكن أن يدعم هذه المشاريع، من خلال توفير القروض والموارد المالية اللازمة لشراء الأراضي، وشراء المعدات الزراعية، وشراء مستلزمات الإنتاج، فضلاً عن تمويل التوسعات وتحسين الإنتاجية. تلعب البنوك دور الوسيط المالي الحيوي الذي يسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية للمزارعين والمستثمرين في القطاع الفلاحي، مما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

في الجزائر، شهد تمويل القطاع الفلاحي تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بادرت الحكومة إلى توسيع نطاق التمويل البنكي لهذا القطاع الحيوي، من خلال توقيع إتفاقيات بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري والبنوك العمومية، بهدف تعميم تمويل المشاريع الفلاحية عبر جميع المؤسسات المالية العمومية. ويأتي هذا التوجه في إطار المخطط الوطني لتنمية الزراعات الاستراتيجية وتعزيز الأمن الغذائي، حيث توفر البنوك قروضاً بشر وط ميسرة للمزارعين والمستثمرين، مما يسهل تنفيذ مشاريعهم وتوسيع نشاطاتهم . ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز الجهات الممولة للقطاع، حيث يشكل تمويله أكثر من 95بالمئة من إجمالي التمويلات المقدمة، مع جهود واضحة لتقليص آجال دراسة طلبات القروض وتسهيل الإجراءات.

من **هنا يمكن طرح المشكلة كالتالي:**

2.طرح الإشكالية: من خلال ما سبق يمكننا طرح المشكلة التالية:

إلى أي مدى يساهم بنك الفلاحة التنمية الريفية في تمويل المشاريع الإستثمارية؟

3/الأسئلة الفرعية:

إنطلاقا منالاشكالية الرئيسية يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية كالتالي:

_هل ساهم التمويل البنكي في تحفيز المشاريع الاستثمارية؟

_أين تكمن أهمية التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات؟

_كيف يتم تسيير قرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح عين تموشنت؟

4/الفرضيات: إنطلاقا من الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

_تكمن العلاقة بينهما في أن التمويل يعد شرطا أساسيا لتحريك عجلة الإستثمار وتحقيق النمو الإقتصادي

_يعد التمويل مصدر من مصادر التمويل الخارجي للمنشأة والذي يمنحها فرصة الإستمرار وتطوير.

_يتم تسيير قرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة إجراءات قانونية يفرضها البنك لمنح القرض

5/مبررات إختيار الموضوع: نوجز مبررات إختيار الموضوع في النقاط التالية:

مبررات ذاتية:

•الاهتمام بكيفية تمويل المشاريع الفلاحية

•الإهتمام الشخصي بمجال التمويل البنكي ودوره في التنمية الإقتصادية، خاصة في القطاع الفلاحي

مبررات موضوعية:

•الأهميةالمتزايدة لقرض الرفيق وقرض التحدي في حل مشاكل الفلاحين

•إبراز حجم الأموال التي تصرفها الحكومة الجزائرية في الإستثمار الفلاحي

6/أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

• التعرف على المكانة التي يحتلها الإستثمار الفلاحي في ظل الإقتصاد الوطني

•التطرق إلى مساهمة قرض الرفيق وقرض التحدي في حل المشاكل التمويلية للفلاحين

•تحديد مكانة قرض الرفيق وقرض التحدي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح عين تموشنت

•التطرق إلى حجم المبالغ التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار القرض الرفيق وقرض التحدي

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف دراستنا في النقاط التالية:

•التعريف بالتمويل والإستثمار وأبعاده الاقتصادية

•معرفة دور البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية

•التعرف على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

•تحليل السياسات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

8/منهجية الدراسة:

للإلمام بالموضوع من كل جوانبه والإجابة عن الإشكالية المطروحة ولتحقيق أهداف البحثإختبار الفروض التي يتضمنها سنعتمد في هذه الدراسة على منهجين الوصفي والتحليلي حيث:

اعتمدنا على المنهج الوصفي عند التطرق إلى إستعراض الإطار المفاهيمي للتمويل والإستثمار وأبعاده الاقتصادية، وأيضا إعطاء نظرة حول دور البنوك في التمويل الإقتصادي، وبعد الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا باللغة العربية والأجنبية

أما المنهج فقد تم اعتماده في الدراسة الميدانية، وذلك من خلال دراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح عين تموشنت

9/حدود الدراسة:

•**الحدود الموضوعية:** تتمثل في الجانب النظري للدراسة حيت سيتم التطرق إلى مفاهيم المتعلقة بالتمويل والإستثمار،

•**الحدود المكانية:**

في الجانب الميداني سيتم إجراء دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح عين تموشنت

•الحدود الزمنية:

امتدت فترة الدراسة أسبوعاً

•الحدود البشري:

شملت الدراسة موظفي المجمع الجهوي للإستغلال لوكالة المالح عين تموشنت مكلفين بمصلحة القروض

10/صعوبات الدراسة:

*تحفظ بنك الفلاحة والتنمية على تقديم المعلومات المتعلقة بالدراسة وعدم منح بعض الملاحق.

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك

تمهيد:

تعد البنوك والمؤسسات المالية التي تساهم في قبول الودائع من أهم المؤسسات التي تلعب دورا محوريا في الأسواق المالية، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصاديةفهذه المؤسسات تعتبر وسيطا بين المودعين والمقترضين، وساهم بشكل كبير في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الاقتصادية المنتجة ويظهر دورها جليا في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الأموال، مما يساعد على استقرار الأسواق المالية. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات وصعوبات متنوعة في أداء دورها الاستثماري، سواء على المستوى العام أو في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية وتعدد العوامل المؤثرة في عمليات الاستثمار.

المبحث الأول : مفاهيم التمويل و الإستثمار

.يعتبر التمويل والاستثمار من المفاهيم الأساسية التي تشكل العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي أو تجاري، حيث يرتبطان ارتباطا وثيقا بعملية إدارة الموارد المالية وتحقيق النمو الاقتصادي. وفي هذا المبحث سوف نعرض مفهوم التمويل البنكي وأهميته وأنواعه، وكذا مفهوم الاستثمار وأبعاده الاقتصادية، والعلاقة بين التمويل والاستثمار.

المطلب الأول : تعريف التمويل البنكي و أهميته و أنواعه

الفرع الأول : تعريف التمويل البنكي

التمويل البنكي هو مجموع القروض والتسهيلات المالية التي يقدمها للجهاز المصرفي بمختلف أنواعه للأفراد، المؤسسات، أو الحكومات الوطنية التي تحتاج إلى موارد مالية لدعم التنمية الاقتصادية أو الاستثمارية. ويتم ذلك من خلال إتاحة السيولة اللازمة لتمويل المشاريع، أو مواجهة الأزمات المالية، أو تلبية احتياجات التوسع والتطوير في مختلف القطاعات الاقتصادية.[1]

عملية التمويل البنكي تتمثل في قيام البنوك بتجميع موارد الأفراد والمؤسسات والحكومات وتوفيرها على شكل أموال وقروض، تهدف إلى دعم بناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية وتنميتها. وتتم هذه العملية بما يتوافق مع أهداف النظام الاقتصاي والخطط التنموية للدولة، حيث تسهم في تلبية متطلبات تطوير الاقتصاد الوطني في جميع قطاعاتها، سواء في البلدان النامية أو المتقدمةويعرف هذا التمويل عادة بالائتمان، الذي يمنح عبر القروض و التسهيلات المالية، ليكون ركيزة أساسية للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي

– تتجلى أهمية التمويل في كونه أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي أو استثماري، إذ يمثل الوسيلة التي تمكن الأفراد والمؤسسات من تحويل الأفكار والمشاريع من مجرد تصورات نظرية إلى واقع ملموس. ويبرز

---

[1] رابح خوني , **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** , اتراك الطبعة و النشر , مصر 2008 , ص 100.

[2] خديجة مراحي , **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة الجزائر دراسة حالة بنك التنمية الريفية بدر أم بواقي ووكالة سوق عمان 313**، مذكرة ماستر ، جامعة أم بواقي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2016-2017 ، ص 33.

ذلك من خلال الحاجة المستمرة إلى الأموال لتلبية متطلبات الإنتاج، وتطوير الخدمات، وتنفيذ الخطط الاستثمارية، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو حتى الحكومات.

-يعد التمويل المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكلما زادت الحاجة إلى السلع و الخدمات، تزايدت الحاجة إلى الأموال اللازمة لتوفيرها، مما يبرز الدور الحيوي للتمويل في استغلال الموارد الاقتصادية وتحقيق النمو. كما أن أهمية التمويل تظهر بوضوح في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على المبادلات، حيث يؤدي توفر رأس المال إلى رفع كفاءة الإنتاج وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية، بينما يؤدي نقصه إلى تراجع القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع.[1]

-لا يقتصر دور التمويل على توفير الأموال لبدء المشاريع، بل يمتد ليشمل تمويل العمليات التشغيلية اليومية، وتغطية النفقات الجارية، وتحديث المعدات والآلات، و تطوير الطاقات الإنتاجية. كما يلعب التمويل دورا مهما في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ يعتبر عاملا حاسما في تمكين هذه المشاريع من النمو، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في الحد من البطالة.

-يرتبط التمويل ارتباطا وثيقا بعملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات، حيث تعتمد القرارات الاستثمارية والتشغيلية على توفر مصادر التمويل المناسبة، وقدرة المؤسسة على إدارة هذه الموارد بكفاءة لتحقيق أهدافها. ويعد توفر السيولة النقدية الكافية عاملا أساسيا في مواجهة التحديات الطارئة وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي.

-إن التمويل يمكن من استغلال المدخرات وتحويلها إلى فرص عمل منتجة وأنشطة مدرة للدخل، مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتولي الحكومات أهمية خاصة للتمويل، باعتباره شريكا رئيسيا في عملية التنمية، خاصة في تمويل المشاريع الإنتاجية والأنشطة ذات الكثافة العملية، التي تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر.

يمكن القول أن التمويل يشكل العمود الفقري لأي اقتصاد حديث، إذ يساهم في دفع عجلة التنمية، وتحقيق الاستقرار، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، كما أنه يعد أداة فعالة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ويعكس مدى قدرة المجتمع أو المؤسسة على تحقيق أهدافها وتطلعاتها المستقبلية.[2]

الفرع الثالث: أنواع التمويل البنكي

[1] شوقي حسين"**الموارد التمويل** "الدار الجامعة – القاهرة– 1998 ص 44– 43 .

[2] **تطويرادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي –** أوراق ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي المنعقدة في القاهرة في سبتمبر 2006 ص 39.

تتعدد أشكال التمويل بحسب عدة معايير، ويمكن تصنيفها كما يلي:

أولا: حسب مدة الاستحقاق

–التمويل قصير الأجل: يشمل الأموال التي تستخدم لفترة قصيرة لا تتجاوز عادة السنة، وتخصص لتغطية الاحتياجات الجارية مثل شراء المواد الأولية أو تغطية المصاريف التشغيلية اليومية.

–التمويل متوسط الأجل: يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية احتياجات تستمر لفترة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، مثل شراء المعدات أو الآلات أو تحديثها.

–التمويل طويل الأجل: يمنح هذا التمويل لتغطية احتياجات تتعلق بالاستثمارات الكبيرة، مثل شراء الأصول الثابتة أو توسيع المشاريع، وتزيد مدته عن خمس سنوات.

ثانيا: حسب مصدر الأموال

–التمويل الداخلي : يعتمد على الموارد الذاتية للمؤسسة، مثل الأرباح المحتجزة أو المخصصات الداخلية، دون الحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية.

–التمويل الخارجي: يتمثل في الحصول على الأموال من خارج المؤسسة، مثل القروض البنكية أو إصدار الأسهم أو السندات في السوق المالية.

ثالثا: حسب الغرض من التمويل

–تمويل رأس المال العامل: يستخدم لتغطية الاحتياجات التشغيلية اليومية للمؤسسة، مثل شراء المواد الخام وتسديد الالتزامات قصيرة الأجل.

–تمويل الاستثمار: يخصص لتمويل عمليات التوسع أو شراء الأصول الجديدة أو تحديث المعدات بهدف تطوير المشروع وزيادة الطاقة الإنتاجية [1]

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار و أبعاده الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

[1] ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر الدفعة 2017 ص 08

إن الاستثمار هو عملية اقتصادية هامة تلعب دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي، حيث يشكل جزءا مؤثرا في الناتج القومي ويحفز الطلب على السلع الإنتاجية، كما أن النمو الاقتصادي يعتمد على الاستثمارات المحققة في فترات سابقة، مما يجعل الاستثمار وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

حيث نجد عدة تعاريف منها:

- ✓ الاستثمار هو توظيف الأموال بهدف تحقيق عائد أو دخل، وقد يكون هذا المال ماديا ملموسا أو غير ملموس
- ✓ هو عملية اقتصادية تؤدي إلى توفير أدوات الإنتاج التي تستخدم لإنتاج السلع الاستهلاكية وأدوات إنتاج جديدة تلبي الحاجات الاقتصادية
- ✓ يمكن تعريفه أيضا بأنه الجزء من الدخل غير المستهلك (الادخار) الذي يعاد استخدامه في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو توسيعه
- ✓ الاستثمار يشمل تكوين رأس المال الثابت مثل الآلات والمعدات والمصانع، وهو ما يساهم في زيادة طاقة الإنتاج في المجتمع
- ✓ **الفرع الثاني: الأبعاد الاقتصادية**

-الاستثمار يزيد من طاقة الإنتاج الوطني من خلال إنتاج سلع انتاجية جديدة وتطويرها لتصبح أكثر كفاءة مع مرور الزمن.

-يلعب دورا أساسيا في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي الناتج عن زيادة السكان وتحسين الدخل ومستوى المعيشة، مما يتطلب المزيد من الاستثمارات لتلبية هذه الاحتياجات.

-الاستثمار يساهم في تنشيط الاقتصاد القومي عن طريق توجيه المدخرات إلى الاستخدام الإنتاجي بدلا من تراكمها في البنوك، مما يحافظ على توازن الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد.

-يؤدي الاستثمار إلى خلق فرص عمل جديدة، ومعالجة البطالة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، فضلا عن كونه ضمانة للإنسان بعد بلوغه سن التقاعد.

-في حالة توقف الاستثمار، يقل الطلب الكلي ويحدث خلل في التوازن الاقتصادي يؤدي إلى الكساد الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل و الاستثمار

العلاقة بين التمويل والاستثمار هي علاقة وثيقة وأساسية في تحقيق النجاح المالي للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية، حيث يكمل كل منهما الآخر في دورة النمو الاقتصادي والتنمية.

- ✓ التمويل هو العملية التي تتضمن البحث عن الوسائل الملائمة لتوفير الأموال، بالإضافة إلى دراسة الخيارات المتاحة وتقييمها، بهدف اختيار المزيج الأمثل منها بما يتوافق مع حجم ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة.[2]

التمويل يمثل رأس المال الذي يستخدم لتشغيل أو تطوير المشاريع

- ✓ الاستثمار هو عملية تخصيص الأموال المتاحة لاقتناء أو تكوين أصول بهدف استغلالها لتحقيق الأهداف المرجوة للمستثمر، وتقوم عملية الاستثمار على أربعة عناصر أساسية، وهي: الموارد المالية المتاحة لدى المستثمر، طبيعة الأصول المستهدفة، الأغراض التي يسعى المستثمر لتحقيقها، والنتائج المتوقعة من الاستثمار.[3]
- ✓ يعرف كذلك بأنه تخصيص الأموال لاقتناء السلع الانتاجية بهدف إنتاج سلع وخدمات، ويفسر من الناحية المالية على أنه التخلي عن إيرادات مالية نقدية حالية على أمل تحقيق إيرادات مستقبلية متتالية خلال فترات زمنية لاحقة.[4]

العلاقة بينهما علاقة مستمرة وتفاعلية، حيث يحتاج الاستثمار إلى التمويل ليتم تنفيذه، بينما التمويل غالبا ما يتم توفيره بناءا على فرص الاستثمار المتاحة. على سبيل المثال، الشركات تستثمر في مشاريع جديدة لجذب التمويل اللازم، وفي المقابل تستخدم التمويل لتنفيذ هذه الاستثمارات وتحقيق النمو. ويساهمان معا في تحقيق النجاح المالي

[1] م.د. مها عبد الستار السامرائي، "الاستثمار: المفهوم-الأهمية – الأصناف – المتطلبات- المبادئ"، جامعة المستنصرية، 2019

[2] هيثم محمد الزغبي، ادارة و تحليل المالي، دار الفكر لطباعة النشر و التوزيع عمان، 2000، ص 105.

[3] توفيقجسوني، الإدارة المالية، الطبعة الخامسة، دمشق، سوريا، 1993، ص 24.

[4] حامد العربي الحضيري، تقييم الإستثمارات، القاهرة، مصر، 2000، ص 19.

المستدام، حيث يجب على الأفراد والشركات فهم العلاقة بينهما لاتخاذ قرارات مالية حكيمة توازن بين توفير الأموال وتنفيذ المشاريع الاستثمارية الناجحة[1]

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية

سنتطرق في هذا المبحث في فهم كيفية مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، والتطرق إلى مفهوم البنوك والوظائف التي تقوم بها، وطرق تقييم المشروع الاستثماري ومصادر تمويله.

المطلب الأول: تعريف البنوك و أنواعها

الفرع الأول: تعريف البنوك

-يعود أصل كلمة "بنك" إلى الكلمة الايطالية "بانكو" (**banco**)، والتي تعني المقعد أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصرافون في الأسواق لتحويل العملات وتبديلها. مع مرور الوقت، تطور هذا المفهوم ليشمل المكان الذي تجرى فيه عمليات الصرف وتبادل العملات، حتى أصبح يطلق على المؤسسات التي تتعامل بالأموال وتديرها لصالح الأفراد والشركات.

-البنك هو مؤسسة مالية متخصصة تلعب دور الوسيط المالي بين الأفراد والمؤسسات، حيث تستقبل الودائع بمختلف أنواعها وتوفر خدمات الإقراض والتمويل، إلى جانب العديد من الخدمات المالية الأخرى. وتتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك في تجميع الفوائض المالية من المدخرين وتوجيهها إلى المستثمرين والمقترضين، مما يساهم في خلق النقود وتطوير النشاط الاقتصادي.[2]

-يمكن تعريف البنك أيضا بأنه مؤسسة مالية وسيطة، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود الودائع، ويتم استخدام هذه الودائع في عمليات منح القروض والإقراض للآخرين، وبذلك تساهم في تمويل المشروعات وتنمية الادخار و الاستثمار المالي وتطوير القطاعات الاقتصادية.[3]

[1] دراسة أثر التمويل على ادارة المشاريع الاستثمارية- جامعة ورقلة- مذكرة ماستر
[2] فلاح الحسيني ، عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك و المصرف أ ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 ، ص 113
[3] نفس المرجع السابق، ص 13

إذن باختصار يعرف البنك على أنه مكان يعهد إليه باستقبال الأموال من الجمهور على شكل ودائع، ثم يقوم بإقراضها أو استثمارها بنفسه أو عن طريق استثمارها لصالح الغير، مقابل فائدة أو ربح معين.

الفرع الثاني: أنواع البنوك

- **البنك المركزي:** يعتبر المؤسسة المالية العليا في الدولة، حيث يتولى مهمة الإشراف على النظام النقدي والمصرفي، ويعمل على تنظيم السياسة النقدية ، .ويقععلى عاتقها مسؤولية إصدار العملة، ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمانلتحقيق الاستقرار الاقتصادي
- **البنك التجاري:** يعرف بأنه مؤسسة مالية تستقبل ودائع الأفراد والهيئات والمؤسسات، سواء كانت هذه الودائع تحت الطلب أو لأجل محدد، وتتيح إمكانية السحب عند الحاجة. وتقوم هذه البنوك بإستخدام الأموال المودعة لديها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية لفترات قصيرة، بهدف تحقيق أرباح من خلال الفرق بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض.[1]

وقد عرف بعض الباحثين البنك التجاري بأنه منشأة مالية معقدة تلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني، إذ تساهم في تجميع المدخرات من مختلف الفئات وتحويلها إلى قروض قصيرة الأجل تمنح للقطاعات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها. وتكمن أهمية البنك التجاري في قدرته على خلق النقود وتوفير السيولة اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد[2]

- **البنوك المتخصصة**:تشير البنوك المتخصصة (أو غير تجارية) إلى تلك البنوك التي تركز في أنشطتها المصرفية على نوع محدد من النشاط الاقتصادي، وذلك استنادا إلى قرارات تأسيسها. هذه البنوك لا تقبل الودائع تحت الطلب كالبنوك التجارية، [3] بل ظهرت لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في مجالات معينة مثل الزراعة أو الصناعة، وغالبا ما تتطلب هذه القطاعات تمويلات طويلة الأجل. على عكس البنوك التقليدية التي تعتمد على مصادر ادخار قصيرة الأجل، فإن البنوك المتخصصة تحتاج الى موارد مالية يمكن الاعتماد عليها لفترات طويلة حتى تضمن استمرارية تمويلها [4]. لذلك، لا تتبع هذه البنوك نفس أسلوب البنوك التجارية في قبول الودائع، بل تعتمد على مصادر تمويل أخرى، وغالبا ما تكون موجهة نحو أهداف اقتصادية محددة.

[1] إسماعيل محمد هاشم – مذكرات في النقود و البنوك – دار النهضة العربية 1976 -ص 4
[2] شاكر القزويني – محاضرات في اقتصاد البنوك – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – الجزائر 1989 -ص 24 -25
[3] محمد سويلم – إدارة المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية " مدخل مقارن "- دار الطباعة الحديثة – القاهرة –إيداع 1987 -ص 1
[4] أحمد نبيل النمرس – مبادئ في العلوم المصرفية – البنك المركزي الأردني- ص 10

فمن هنا لا تستطيع البنوك التجارية عادة تمويل المشاريع التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وآجال سداد طويلة، بينما البنوك المتخصصة قادرة على ذلك بفضل طبيعة مواردها.[1]

- **البنوك الإسلامية:** تعرف لجنة خبراء التنظيم في المصارف الإسلامية البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية تهدف الى جمع الأموال وتوظيفها ضمن إطار الشريعة الإسلامية، بما يساهم في بناء مجتمع قائم على التكافل والعدالة في توزيع المال وفق المبادئ الإسلامية. كما يرى بعض رواد العمل المصرفي الإسلامي أن البنك الإسلامي هو جهاز مالي يسعى لتحقيق التنمية، ويعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويلتزم بالقيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، ويهدف إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع. وتتميز البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، بل تعتمد على استثمار الأموال وفق صيغ مشروعة بعيدا عن الربا المحرم.[2]
- **البنوك الاستثمارية:** يقصد بها تمويل الأعمال والمشاريع الصناعية، إضافة إلى الشركات الخاصة، وذلك من خلال إصدار الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات لفترة زمنية محددة. كما تقوم هذه البنوك بشراء جزء من الأسهم أو السندات المطروحة للإكتتاب، وتتحمل مسؤولية بيعها في السوق. في حال وجود فرق بين سعر الشراء وسعر البيع، فإن البنك يحقق ربحا أو خسارة بحسب نتيجة العملية. بالإضافة الى ذلك تساعد البنوك الإستثمارية الشركات في زيادة رأس مالها عن طريق إصدار أوراق مالية جديدة وتقديم المشورة حول التوقيت المناسب للإصدار والسعر الملائم للإكتتاب، بما يحقق مصلحة الشركة والمكتتبين.
- **البنوك الشاملة:** هي مؤسسات مالية تجمع بين مختلف الخدمات المصرفية تحت سقف واحد، حيث تسعى إلى تنويع مصادر دخلها من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية لكافة القطاعات الاقتصادية. وتعمل هذه البنوك على توظيف مواردها بكفاءة لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، سواء كانوا أفرادا أو شركات أو مؤسسات حكومية.[3]
- **البنوك الإلكترونية:** هي مؤسسات مالية ظهرت نتيجة التطور التكنولوجي، وتتيح للعملاء إجراء معاملاتهم المصرفية عن بعد عبر الانترنت أو من خلال أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية، دون الحاجة إلى زيادة الفروع التقليدية. وتعرف أيضا بأسماء مثل "بنك الإنترنت" أو "بنك الويب"، توفر البنوك الإلكترونية للعملاء

[1] عاسف حمود- إدارة المنشآت المالية دار النشر العربي- ص 56،57

[2] نوري عبد الرسول الخاقاني-المصرفية الإسلامية الأسس النظرية و إشكاليات التطبيق- دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع –عمان الأردن- الطبعة العربية 2011- ص 173

[3] محمد مصطفى نعمات، ادارة البنوك، دار الابتكار لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017،ص 55

إمكانية الوصول إلى خدماتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان، مما يمنحهم مرونة أكبر في إدارة حساباتهم وإجراء مختلف المعاملات البنكية بسهولة وسرعة.[1]

المطلب الثاني: مهام و وظائف البنوك في دعم الإقتصاد

الفرع الأول: مهام البنك

-يعتبر البنك مؤسسة اقتصادية يقوم بعدة مهامات تتمثل في:

- ✓ **عمليات الصندوق:** تشمل هذه العمليات جميع الأنشطة المتعلقة باستقبال الودائع من العملاء، والتي تمثل الجانب الأساسي في تحويل الأموال.
- ✓ **عمليات القروض:** تتضمن هذه العمليات منح القروض النقدية، وخصم الأوراق المالية والتجارية، بالإضافة إلى تسهيلات الحساب الجاري بضمانات متنوعة وقروض مضمونة، وغيرها من أشكال التمويل.
- ✓ **التعامل مع الخارج:** يشمل هذا الجانب فتح الإعتمادات المستندية، وتقديم القروض للمستوردين، بالإضافة إلى خدمات الصرف الأجنبي للمسافرين والتجار وغيرهم.
- ✓ **العمليات المالية:** تتعلق هذه العمليات بحفظ القيمة المالية، والحفاظ على القواعد المالية، والدخول إلى البورصة إلى جانب إجراء الدراسات المالية وتقديم المساعدات المالية المختلفة.

إلى جانب هذه المعلومات، يتضح أن للبنوك دور اقتصادي هام في دعمه، يتمثل في:

- جذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات، حيث أن حجم الودائع الموجهة للاستثمار يؤثر بشكل كبير على حجم الإنتاج الوطني.
- كما أن البنوك تلعب دورا محوريا في التخطيط الاقتصادي الوطني، إذ أن التوسع الائتماني السريع قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية إذا لم يتم التحكم فيه بشكل جيد.
- يلعب البنك دور الوسيط بين صاحب رأس المال وصاحب المشروع الذي يحتاج إلى تمويل مالي محدد.
- توفر البنوك فرص عمل في القطاع المصرفي وهو قطاع لا يمكن الاستغناء عنه
- تقوم البنوك بتحصيل الإيرادات الضريبية التي تفرضها القوانين والأنظمة على العمليات المصرفية المختلفة.

[1] نفس المرجع السابق ص 56

- تساهم البنوك في توفير السيولة المالية للدولة عند الحاجة، ويتم ذلك من خلال شراء سندات الخزينة، حيث يكون البنك المركزي هو المقرض الرئيسي للدولة.
- تقوم البنوك بإقراض الدولة أموالا بفوائد محددة وتستردها لاحقا من خلال البنك المركزي.
- تخلق البنوك النقود من خلال منح القروض والسماح للعملاء بسحب مبالغ مالية ضمن حدود معينة بإستخدام الشيكات، مما يمكنهم من تسديد التزاماتهم المالية بسهولة.[1]

الفرع الثاني: وظائف البنوك

تقوم البنوك بمجموعة من الوظائف الأساسية والمهمة، حيث تعتبر عملية قبول الأموال التي يودعها العملاء من أهم هذه الوظائف. إذ يعتمد البنك بشكل رئيسي على هذه الأموال في مزاولة أنشطته المختلفة، ويجب عليه أن يكون مستعدا دائما لإعادة هذه الأموال إلى أصحابها عند الطلب، سواء بشكل كلي أو جزئي. وتتمثل هذه الوظائف في مايلي:

- ✓ **قبول الودائع**: تعد من أهم الوظائف ، إذ يقوم البنك بقبول أموال العملاء ويضعها في حسابات خاصة بهم، بحيث يمكنهم سحبها أو التصرف فيها في أي وقت يشاؤون، وغالبا ما يتم ذلك عن طريق الشيكات التي يوفرها البنك. وتنقسم الودائع التي يقبلها البنك إلى نوعين أساسيين:

  –الودائع تحت الطلب: هي التي يمكن لأصحابها سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق، سواء كان ذلك عن طريق الشيكات أو بتوكيل شخص آخر للسحب نيابة عنهم. وتتميز هذه الودائع بسهولة التصرف فيها وتستخدم بشكل كبير في تسهيل المعاملات اليومية، حيث يفتح البنك حسابا جاريا بإسم العميل، ويمكن للعميل أو من يفوضه التصرف في هذه الأموال متى شاء.

  –الودائع لأجل: هي مبالغ مالية يودعها العملاء لدى البنك لفترة زمنية محددة بهدف الحصول على فوائد، ولا يمكن سحبها إلا بعد انقضاء هذه المدة.
- ✓ **منح الإئتمان**: تتمثل هذه الوظيفة في تقديم البنك للأفراد أو رجال الأعمال (تجارا أو غيرهم) مبالغ نقدية أو شيكات مصرفية لفترات زمنية متفاوتة، غالبا ما تكون أقل من سنة، وذلك لمساعدتهم في تسيير أعمالهم ونشاطاتهم بشكل مباشر وسريع. يحصل المستفيدون على هذه المبالغ مقابل دفع فوائد محددة، وتمنح القروض

[1] عزيزي ليلى، دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية ، رسالة ماجيستر ،جامعة الجزائر، 2004 ، ص 5

للأفراد عادة في صورة قروض قصيرة الأجل تمتد لعدة أشهر فقط، وهي ضرورية لتغطية الاحتياجات التجارية والاقتصادية العاجلة. كما يقدم البنك قروضا متوسطة وطويلة الأجل، والتي غالبا ما تتجاوز مدتها السنة، وتخصص عادة لأغراض تجارية أو انتاجية أو عقارية. في جميع الحالات يسعى البنك إلى تلبية طلبات عملائه مقابل الحصول على فوائد مناسبة، ويشترط غالبا وجود ضمانات كافية عند منح القروض لضمان استرداد أمواله وفوائده.

- ✓ **خصم الأوراق التجارية:** تعد عملية خصم الأوراق التجارية إحدى الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه، حيث يقوم البنك بشراء الكمبيالات أو السندات التجارية المقدمة من العميل قبل حلول موعد استحقاقها، وذلك مقابل مبلغ نقدي يقل عن قيمتها الاسمية. يحصل البنك على الفرق بين القيمة الاسمية والمبلغ المدفوع للعميل كعمولة أو فائدة نظير الخدمة المقدمة. وتكمن أهمية هذه العملية في توفير السيولة النقدية الفورية للتجار وأصحاب الأعمال، مما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم المالية العاجلة دون انتظار موعد استحقاق الأوراق التجارية ويشترط البنك عادة أن تكون هذه الأوراق مضمونة وقابلة للتحصيل، حتى يضمن استرداد أمواله عند حلول موعد الاستحقاق.
- ✓ **الوظائف الأخرى:**

– التحصيل: يتيح البنك للعميل إمكانية إجراء جميع عمليات التحصيل، سواء من خلال تسوية الديون عبر المقاصة أو من خلال إيداع المبالغ مباشرة في الحساب دون الحاجة إلى التعامل النقدي، مما يقلل من مخاطر نقل الأموال. كما تشمل عمليات التحصيل الأخرى تحصيل الشيكات وتحصيل الكمبيالات والسندات المستحقة.

–الخدمات التي يقدمها البنك فيما يخص بعض الأوراق التجارية :

- ● **الأوراق المالية:** تشمل الأسهم والسندات، حيث تمثل الأسهم جزءا من رأس مال الشركة المساهمة، أما السندات فهي قروض حكومية أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، يقوم البنك بشراء وبيع الأوراق المالية وتنفيذ أوامر العملاء بعد التأكد من صحة وسلامة الأوامر وصحة التوقيعات وتوافر الأرصدة أو الإعتمادات المالية في حسابات العملاء التي تسمح بتنفيذ تلك الأوامر.

–خطابات الضمان: هو تعهد من البنك بدفع مبلغ معين لطرف محدد بناءا على طلب العميل، وذلك لضمان تنفيذ التزامات العميل تجاه المستفيد في حال عدم وفاء العميل بالتزاماته.

-الاعتمادات المستندية: هو تعهد يصدره البنك بناءا على طلب المشتري لصالح البائع، حيث يلتزم البنك بدفع قيمة البضاعة بعد استلام مستندات الشحن التي تثبت شحن البضاعة من المصدر ودفع قيمتها.

-بيع و شراء العملات الأجنبية: يقوم البنك ببيع وشراء العملات الأجنبية يوميا، كما يمكنه تحقيق أرباح من فروقات الأسعار إذا كانت الأسعار مناسبة.[1]

المطلب الثالث: طرق تقييم المشروع الاستثماري و مختلف مصادر تمويله.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية

1 -المشروع الاستثماري: هو نشاط استثماري متكامل يتضمن مجموعة من العمليات والأنشطة التي تهدف إلى إنتاج منتجات معينة، ويعتبر تجسيدا لفرصة استثمارية تتم دراستها وتحليلها بدقة، ليتم تحويلها إلى فكرة قابلة للتنفيذ تتميز بالجدوى الفنية والاقتصادية، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي.[2]

ويعرف أيضا على أنه مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية والمادية، تستخدم وتدار وتنظم بشكل منهجي بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للسوق بغرض البيع والتوزيع.[3]

2 -إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية:

أ- مراحل منح القروض الاستثمارية:

- **الفحص الأولي لطلب القرض:** يعد خطوة أساسية يقوم من خلالها البنك بدراسة الطلب لتقييم مدى مطابقته للمعايير والسياسات المعتمدة في البنك، لا سيما فيما يتعلق بالغرض من القرض، مدة السداد، وطريقة السداد. كما تتضمن هذه المرحلة تقييم شخصية العميل من خلال مقابلة أولية تهدف إلى تحديد مدى جدية الطلب، حيث يتم اتخاذ قرار مبدئي إما بالموافقة على متابعة الإجراءات أو بالرفض مع توضيح الأسباب للعميل بشكل شفاف.[4]

[1] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 47-48-49

[2] عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000، ص 19.

[3] بو يعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1998، ص 15.

[4] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية، البورصة، البنوك التجارية الدار الجامعية، مصر2000، ص280.

- **التحليل الائتماني للقروض:** هو عملية جمع المعلومات من مصادر مختلفة لتقييم قدرة العميل على سداد القرض. يشمل ذلك دراسة الوضع المالي للعميل، رأس المال المتوفر لديه، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي قد تؤثر على نشاط المؤسسة. يساعد هذا التحليل البنك في اتخاذ قرار مناسب بشأن منح القرض وتقليل المخاطر المحتملة.[1]
- **التفاوض مع المقترض:** يمثل مرحلة حيوية يتم من خلالها تحديد مبلغ القرض والغرض من استخدامه، بالإضافة إلى آلية صرفه وطريقة سداده، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة، ويتم الإنفاق على هذه العناصر عن طريق عمليات التفاوض لتحقيق المصالح.
- **اتخاذ القرار:** في حال الموافقة المبدئية على طلب القرض، يتم إعداد مذكرة تفصيلية تتضمن بيانات المنشأة طالبة القرض، موقعها الضريبي، وصف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، بالإضافة إلى ملخص للميزانية المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، مع التركيز على مؤشرات السيولة، الربحية، والنشاط الائتماني المتعلق بالقرض. استنادا إلى هذه المعلومات، تعرض المذكرة على السلطة الائتمانية المختصة لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض أو رفضه.[2]
- **صرف القرض:** يشترط لبدء صرف القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض الرسمية، وتقديم الضمانات المطلوبة وفقا لشروط الاتفاق، بالإضافة إلى استيفاء كافة الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.[3]
- **متابعة القرض و المقترض:** تهدف هذه العملية إلى التأكد من التزام المنشأة بسداد الأقساط في المواعيد المحددة، وضمان استقرار وضعها المالي، كما تشمل هذه المتابعة رصد أي تغييرات أو تصرفات من جانب المقترض قد تستدعي اتخاذ الإجراءات القانونية.[4]
- **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته وفقا للنظام المتفق عليه، ما لم تطرأ ظروف تستدعي اتخاذ إجراءات قانونية، أو تأجيل السداد، أو إعادة جدولة القرض.

ب– نموذج المعايير الائتمانية: تعد أداة أساسية في إدارة الائتمان، حيث يستخدم لتقييم وتحديد درجة المخاطر المرتبطة بكل طلب قرض.

[1] نفس المرجع ص 281.

[2] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية، البورصة، البنوك التجارية الدار الجامعية، مصر2000، ص 281

[3] نفس المرجع ص 281

[4] نفس المرجع ص 281

- **القدرة على الاستدانة:** تمثل القدرة على الاستدانة معيارا أساسيا لتقييم مخاطر إدارة الائتمان، حيث تقيس مدى قدرة العميل على سداد المبالغ المقترضة. وتتنوع التفسيرات بين اعتبارها مقياسا لأهلية العميل للاقتراض، وبين اعتبارها تعبيرا عن الموارد الأساسية المتاحة للسداد، والتي تعتمد على التدفقات المالية السابقة والمتوقعة.[1]
- **شخصية العميل:** تشير شخصية العميل إلى سلوكياته ومدى التزامه ورغبته في الوفاء بالتزاماته المالية. أما في حالة الشركات، فتقاس الشخصية من خلال كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الالتزامات المالية عبر تنفيذ الأعمال بكفاءة.[2]
- **رأسمال العميل:** يرتبط رأسمال العميل ارتباطا وثيقا بقدرته على الوفاء بالتزاماته الائتمانية، حيث تشير الدراسات إلى أن ارتفاع قيمة رأس المال يقلل من المخاطر الائتمانية، مما يعكس القوة المالية للعميل.[3]
- **الضمان:** يعد الضمان المثالي للبنك هو الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسائر. ويجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

-ثبات قيمته خلال فترة الائتمان

-ضمان ملكية العميل له بشكل كامل وخال من النزاعات، بالإضافة الى كفاية قيمته لتغطية مبلغ الائتمان الممنوح.[4]

الفرع الثاني: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري

تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري بأنها مجموعة من الدراسات المنهجية التي تهدف إلى تقييم مدى صلاحية المشروع المقترح قبل البدء في تنفيذه.[5]

كما تعرف على أنها (منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، تعتمد على تقييم دقيق لاحتمالات نجاح أو فشل المشروع، وقياس قدرته على تحقيق أهداف محددة، مع التركيز على تحقيق أعلى عائد اقتصادي للمستثمر الخاص أو للاقتصاد القومي خلال عمر المشروع الافتراضي.)

[1] نفس المرجع ص 281

[2] نفس المرجع ص 281

[3] نفس المرجع ص 281

[4] نفس المرجع السابق ص 281

[5] صلاح الدين حسين السيسي، دراسة وتقييم المشروعات بين النظرية و التطبيق الطبعة الاولى بدار الفكر، القاهرة، مصر، 2003، ص50.

و هي مجموعة من الأساليب العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد والإدارة والمحاسبة، تستخدم في جمع البيانات ودراستها وتحليلها بهدف تقييم المشروعات الاستثمارية بشكل منهجي ودقيق.[1]

من خلال هذه التعريفات يمكن استنتاج أن دراسة الجدوى الاقتصادية تتمثل في:

- **الدراسة التسويقية:** تشير الدراسة التسويقية إلى مجموعة من البحوث التي تركز على تحليل السوق الحالي والمستقبلي للمشروعات المقترحة، بهدف جمع بيانات ومعلومات تسويقية تمكن من التنبؤ بحجم وقيمة المبيعات المتوقعة للمنتجات خلال فترة زمنية محددة. وتتمثل الغاية الأساسية من هذه الدراسة في قياس حجم السوق الحال والمستقبلي للمنتجات والفرص الاستثمارية ذات الصلة، مما يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.[2]
- **الدراسة الفنية:** أي تحليل الجوانب التقنية للمشروع المقترح' وتشمل تحديد حجم المشروع، طاقته الإنتاجية، وموقعه، بالإضافة إلى تقييم الموارد والإمكانيات الفنية اللازمة. تهدف هذه الدراسة إلى توفير أساس علمي يمكن من خلاله اتخاذ قرار استثماري واضح، سواء بالمضي قدما في تنفيذ المشروع أو التخلي عنه.
- **الدراسة المالية:** تعتمد الدراسة المالية على تحليل شامل للبيانات والمعلومات المتعلقة بمكونات التكاليف المختلفة في المشروع، بالإضافة إلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الجوانب التقنية والاقتصادية للمشروع، من خلال تحليل دقيق لفعاليته وربحيته، مما يتيح اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على أسس مالية متينة ومدروسة.[3]

الفرع الثالث: العلاقة بين المشاريع الاستثمارية والتمويل البنكي

– من منظور البنك، يعتبر الائتمان النشاط الاستثماري الأكثر جاذبية، حيث يمثل أداة رئيسية تمكن البنك التجاري من تحقيق الاستمرارية والنمو. من خلال منح الائتمان، يضمن البنك تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والمالية التي تعزز دوره في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الربحية المؤسسية.

– يعتبر التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا ذا أهمية بالغة، نظرا لتأثيره المتداخل والمتعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني. إذ يشكل التمويل البنكي أحد المصادر الرئيسية لتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، مما يعزز من دور البنوك في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

---

[1] عاطف جابر طه عبد الرحيم دراسات الأصل العلمي، دار الجامعة، القاهرة، مصر،2003، ص 02.

[2] كاظم جاسم لعيساوي، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروع، دار المناهج، 2001، ص22.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات الجدوى المشروعات النظرية والتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ص44.

– تخفيف كبير من البطالةوالفقر.

– تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين بأسعار معقولة تتناسب مع القدرة الشرائية لغالبية الأفراد.[1]

فالعلاقة بين التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية بالتكاملية، حيث يمثل كل منهما ضرورة حتمية للآخر لتحقيق أهدافه. تقوم البنوك بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية من خلال القروض والتسهيلات الائتمانية، مما يسهم في تغطية العجز المالي وتوفير الموارد الأساسية. في المقابل، تعمل المشاريع الاستثمارية على زيادة أرباح البنوك من خلال الفوائد المتأتية من تلك القروض، مما يعزز من دور البنوك كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي. قرار التمويل يخضع لدراسة معمقة من طرف متخذي القرار، ويلعب دورا مهما في نجاح المشروع وإستمراريته.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سنعرض في هذا المبحث إلى أهم الدراسات التي تطرقت إلى دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية العربية منها والأجنبية، كما سنبين الفرق بين الدراسات السابقة والحالية

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

– دراسة زاوي بومدين 2016، أطروحة دكتوراه بعنوان التمويلالبنكي الدعم وتنمية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

–تتمحور إشكالية هذا البحث حول كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج الاستثمار الفلاحي.وتم التطرق في هذا البحث إلى الجوانب المتعلقة بسياسات الدعم والتمويل للإنتاج الفلاحي والكشف عن العلاقة بينهما من خلال إجراء دراسة قياسية باستخدام أداة القياس(البانل داتا)، على عينة تتكون من 15 ولاية بالغرب الجزائري وذلك خلال الفترة (2009-2015)، فقد قام الباحث بالاعتماد على كل من القروض قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل وصناديق الدعم كمتغيرات تفسيرية للإنتاج الفلاحي المتمثلة في مجموعة من المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية.وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين صناديق الدعم والقروض مع الإنتاج الفلاحي. تعتبر النتائج المتوصل إليها عبر هذه الدراسة ضعيفة ومحدودة، حيث أنها تفسر التغير الحاصل في الإنتاج الفلاحي لدى مناطق الدراسة خلال الفترة القصيرة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، طبعة أولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان الأردن 2002، ص 28.

- **دراسة نور الدين كروش 2019**، بعنوان دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

هدفت هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على مفاهيم المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة وتحديد أشكال التمويل الفلاحي المتاحة لهذا القطاع الحساس، وكذا تحديد أهمية أشكال التمويل المختلفة المتاحة للقطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وهذا من خلال محاولة الاجابة على السؤال الرئيسي الآتي: ما مدى مساهمة التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ؟

حيث توصلت هذه الدراسة إلى يلعب التمويل الفلاحي دورا هاما وحساسا في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إذ أنه يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد الطبيعية بالشكل الذي يسمح برفع الكميات المنتجة من مختلف المحاصيل الزراعية، من دون الإضرار بالبيئة واحتياجات الأجيال القادمة.

– دراسة صفية حيدة قمداني، العربي غويني 2021، بعنوان دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير الاستثما ر الفلاحي في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر.عن طريق دراسة حالة على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عنابة بدر، حيث يعاني تمويل الفلاحة في الجزائر من نقص التنسيق والتماسك بين بنك الفلاحة ومديريات الخدمات الفلاحية مما دفع للبحث عما سيسمح بتعبئة جميع الموارد الكافية لتحقيق الاستثمارات في الاستثمار الفلاحي، وكذلك إظهار الوسائل الكفيلة لترشيدها.وقد خلصت الدراسة إلى أن القروض الفلاحية تساهم بشكل معتبر في دعم المستثمرات الفلاحية، وأن المنتوج الجزائري الفلاحي في ارتفاع متواصل بالتوازي مع زيادة حصيلة هذه القروض.

– دراسة غرزي سليمة 2022، بعنوان دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي دراسة لعينة من الفلاحين بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تموشنت

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أنواع القروض الفلاحية التي تمول الانتاج الفلاحي خاصة القرض الرفيق ومدى مساهمته في تعزيز الشمول المالي.يتمثل مجتمع الدراسة في الفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت، حيث تم اعتماد أداة الاستبيان وتم توزيع 70 استمارة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أنه توجد علاقة ارتباط ضعيفة جدا بين القرض الرفيق والوصول إلى الخدمات المالية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرض الرفيق وكل من بعد استخدام الخدمات المالية وبعد حماية المستهلك وبعد التثقيف المالي وبالتالي خلصنا إلى وجود علاقة ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين القرض الرفيق وتعزيز الشمول المالي لعينة الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت.

– دراسة مزغاش، لميس& قصاص شريفة 2022، بعنوان أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذجَ Ardl

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر التمويل المصرفي الزراعي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باعتبار أن القطاع الزراعي يعتبر من بين القطاعات الاستراتيجية التي يمكن الإعتماد عليها للرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.حيث استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL لقياس أثر القروض الزراعية على نمو الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2019-1990.ولقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية بأنه لا يوجد تأثير للتمويل المصرفي الزراعي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في المديين القصير والطويل، هذا يتناقض مع المنطق الاقتصادي، حيث أن الزيادة في نسبة القروض الموجهة للقطاع الزراعي حتما تؤدي إلى تطوير مخرجات القطاع الزراعي كما ونوعا وبالتالي تحقيق معدلات نمو موجبة.

– دراسة درويش عمار 2023، بعنوان مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تنمية الاستثمار الفلاحي بالجزائر

هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز خصوصية تمويل الاستثمار الفلاحي عن بقية القطاعات، ومختلف صيغ القروض البنكية المعتمدة في سبيل انعاشه، وسبيل تجاوز العقبات التي تواجه الفلاحين، وذلك من خلال تسهيل إجراءات الاستفادة من القروض وكذا الإعفاءات والامتيازات الممنوحة. بحيث خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الفلاحي في الجزائر لا يزال يواجه العديد من المشاكل لعل من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل اللازم، لذا أوصت بضرورة توسيع مصادر التمويل باعتماد ضيغ التمويل الزراعي الإسلامي، كونه أثبت فعالية في تجاوز مشكل عدم قدرة الفلاحين على سداد ديونهم، وتجاوبه مع شريحة كبيرة منهم بسبب عدم دفع الفوائد على الديون.

المطلب الثاني: الدرسات السابقة باللغة الأجنبية

-Study by Michael R. Carter, 1988. Equilibrium Credit Rationing of small Farm Agriculture

والتي تشمل عينة من الدول المتقدمة، حيث تركز هذه الدراسة على تحليل الدور الإيجابي الذي تقوم به الدول من أجل استمرار النشاط الفلاحي بالنسبة لصغار الفلاحين وهذا في إطار سياسة دعم القروض والمتمثلة في دعم الحصول على كل من القروض القصيرة المتوسطة والطويلة الأجل. وبالرغم من أن هذه السياسة مخالفة لمبادئ الرأسمالية إلا أنها تعد ضرورية في ظل تحرير الأسواق المالية، والتي لا تراعي عدالة توزيع القروض بين مختلف الفئات الإنتاجية وبين مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك الفكر البنكي الذي يركز على تعظيم الربح وتفادي الخسارة ، يؤثر على فرص حصول هؤلاء الفلاحين على القروض، وبالتالي فإن تدخل الدولة ضروري لتحقيق العدالة في توزيع القروض وكذلك استمرار صغار الفلاحين في ممارسة النشاط الفلاحي.توصلت هذه الدراسة إلى أن تمويل صغار الفلاحين يشكلون مصدر خطر عالي بالنسبة للبنوك وعلى أنهم غير قادرين على تحقيق الأرباح المطلوبة، بينما هناك دراسات قامت بها منظمة الفاو حول الإنجازات المحققة من طرف المزارع الصغيرة على مستوى العالم. كما أن هذه الدراسة شملت مجموعة من الدول المتقدمة والتي فيها منافسة بين القطاعات الاقتصادية للحصول على القروض.

- Study by Abhiman Das et al 2009, Impact OF Agricultural Credit on Agriculture, Production: An Empirical Analysis in India.

حاول الباحثون خلال هذه الدراسة قياس أثر القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على الإنتاج الفلاحي بالهند وذلك خلال الفترة 1994-2007باستخدام أداة القياس البانل داتا، وذلك على عينة من البنوك الخاصة التي تقوم بتمويل الفلاحين وقد تم الاعتماد على الإنتاج الفلاحي كمؤشر لقياس مدى فعالية هذه البنوك.وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين القروض القصيرة الأجل والإنتاج الفلاحي بينما جاءت العلاقة الاستثم متوسطة بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، ما يفسر قلة اهتمام القطاع البنكي الخاص بتمويل حالت ار الفلاحي، وكذلك المنافسة التي تفرضها القطاعات الاقتصادية الأخرى على الاستثمار الفلاحي دون تحقيق الغرض، ما يستوجب تدخل الحكومة في النشاط الفلاحي واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمراري ة تدفق التمويل نحو الفلاحين اهتمت هذه الدراسة بمحاولة تقييم سياسة دعم القروض على مستوى البنوك ا لخاصة، مما يجعلها تركز أكثر على الأساليب والآليات التي تعتمدها البنوك في تمويل الاستثمار الفلاحي بالهند،

كما أن الجهاز البنكي في هذه الدراسة يمتثل لأوامر البنك المركزي، وبالتالي فإن أثر الحكومة على تمويل الاستث مار الفلاحي يبقى محدود.

– Study by Douglas D. Hedley et al, 2017, Understanding Agricultural Support

يقدم البحث دراسة مفصلة حول مساهمة مختلف أشكال الدعم في تطوير الشعب الفلاحية.لعينة من دول الاتحاد الأوروبي، أمريكا، الصين وكندا، عبر صناديق الدعم المخصصة لذلك. ولفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين قام الباحثون بتحليل تطور الإنفاق الحكومي بالنسبة لهذه الدول ومقارنته مع تطور المنتجات الفلاحية خلال نفس الفترة.وفي الأخير توصلت الدراسة إلى نتيجة تقر بوجود ارتباط قوي بين الدعم والإنتاج الفلاحي لدى هذه العينة كما أن نسبة كبيرة في التحسن الذي عرفته معظم الشعب راجع إلى سياسة الدعم الفلاحي، وبالتالي فإن هذه الأخيرة تلعب دور كبير في تطور النشاط الفلاحي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. إن النتائج المتوصل إليها عبر هذه الدراسة تبقى محدودة ولا يمكن تعميمها على جميع دول العالم بما فيها الدول النامية، كما أن هناك دول لم تستطع تحقيق نتائج جيدة بالرغم من توفرها على رؤوس أموال كبيرة. وبالتالي فإن مفهوم الدعم بالنسبة لهذه الدراسة ضيق ويقتصر على الدول الغنية دون الدول الفقيرة.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

– أوجه التشابه:

- تتطابق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مكان إجراء التربص بيان دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي بشكل عام.
- معرفة أهمية التمويل ومكانته.
- محاولة إيجاد حلول لتنمية القطاع الفلاحي.
- تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أداة ومنهجية الدراسة.

– أوجه الإختلاف:

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في حجم العينة وفترة الدراسة.
- تناولنا من خلال دراستنا الميدانية إلى دور قرض الرفيق والتحدي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر بينما ركزت الدراسات السابقة على القطاع الفلاحي.
- تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في سياق الدراسة حيث تركز الدراسة الحالية على الجزائر، بينما ركزت بعض الدراسات على بلدان أخرى.
- كما كان عنصر الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة من خلال مكان إجراء التربص.

خلاصة الفصل الأول:

نظرا للتطورات في العلاقات الاقتصادية، ازدادت أهمية البنوك بوظائفها المتعددة، وأبرزها توفير مصادر التمويل التي تسهم في تنمية الاستثمار الوطني. يختلف تمويل المشاريع الاستثمارية حسب طبيعة كل مشروع وأهداف الاقتصاد الوطني، وتعد القروض البنكية من أهم وسائل التمويل، حيث تمنح وفق مراحل ومعايير محددة لضمان فاعليتها.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح- عين تموشنت-

تمهيد

تُعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني، لما تؤديه من أدوار متعددة تتعلق بتمويل الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، وتحقيق الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، يُعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من أبرز هذه المؤسسات، بالنظر إلى طبيعته المتخصصة في دعم وتمويل القطاع الفلاحي، الذي يُعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لا سيما في المناطق الريفية.

وانطلاقًا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنتناول نظرة شاملة حول هذا البنك من خلال التطرق إلى نشأته وتطوره ومهامه، بالإضافة إلى هيكله التنظيمي، وذلك بهدف الإحاطة بالسياق العام للمؤسسة محل الدراسة. كما سيتم تسليط الضوء بشكل خاص على وكالة المالح بولاية عين تموشنت، باعتبارها الإطار التطبيقي لهذا الفصل، من حيث تعريفها، مهامها، وتنظيمها الداخلي.

ويهدف هذا الفصل إلى إرساء أرضية معرفية حول المؤسسة البنكية محل الدراسة، تُمكن من فهم طبيعة عملها وتطورها ومكانتها ضمن المنظومة البنكية الوطنية، مما يُسهم لاحقًا في تحليل أدائها في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، خاصة على المستوى المحلي. وبناءً على ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودوره المحلي من خلال وكالة المالح

المبحث الثاني: السياسات التمويلية وآليات تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بوكالة المالح لبنك(BADR)

المبحث الثالث:دراسة التطبيقية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح" عين تموشنت"

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الأخرى وهو عبارة عن مؤسسة الإقتصادية تسعى إلى تحسين العلاقات مع الزبائن، الذين تأثروا بالتقلبات الإقتصادية، وكذلك التقلبات الناتجة عن تغير هياكل التنظيم البنكي، كما أنه يهدف الى تحسين مردودية، وذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لإستعمالها، كالقروض وإقتراح خدمات مباشرة أو غير مباشرة لتساعد على الرفع من أداء البنك

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على البنك الفلاحة والتنمية الريفية باستعراض، نشأته ومفهومه والهيكل التنظيمي له، ومختلف المهام التي أوكلت إليه، ومعرفة بعض القروض التي يقوم بتمويلها.

المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن مؤسسة اقتصادية ومالية، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يقوم بتمويل مختلف المشاريع بشتى انواعها، بهدف تحقيق الربح

وقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين لتوضيح مايلي الفرع الأول: يضم نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطويره بصفة عامة ومفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المالح، والفرع الثانييتمثل فيمختلف مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المالح.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوتطويره:

كان البنك الوطني الجزائري هو مسؤول عن تمويل مختلف الأنشطة، ومن بينها القطاع الفلاحي، وبسب إزدياد حاجات الإنسان المستمر للقطاع الفلاحي أدى إلى ظهور نقصا وعجزا ملموسا من قبل البنك الوطني مما دفع بالضرورة إلى إنشاء بنك أخر تمنح له هذه المهمة بدلا عن البنك الوطني الجزائري.

وعلى ذلك أسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني بموجب المرسوم 106/82بتاريخ 13مارس 1982،بعدإعادة الهيكلة المالية التنظيمية للقطاع المصرفي الزراعي والصناعي والري والصيد البحري

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي، ويهدف أساسا إلى تنمية هذا القطاع يترقبه النشاطات الفلاحية الحرفية والصناعية، وتنمية المنشأة الفلاحية والإنتاجية غير أنه وفي الوقت الراهن لم يعد البنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصصا بشكل مطلق فيما كلف به من المهام بل

تعد ها إلى مهام أخرى تجارية أكتر منها فلاحية فهو بذلك يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من أرباح وبذلك توسعت دائرة أعمالها ودفعه إلى ذلك الاستجابة إلى متطلبات وميكانيزمات إقتصاد السوق التي تستلزم بالضرورة التحكم في آلية من حيث العرض والطلب والقدرة والمنافسة.

وتطبيقا للقانون رقم 1/88الصادر في ديسمبر 1988،والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الإقتصادية(EPE) إضافة إلى مرسوم رقم 101/88المؤرخ في 16ماي1988،تم تحويل بنك بدر إلى شركة مساهمة إثر التحولات والإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات، فهو عبارة عن مؤسسة عمومية إقتصادية تجارية في شركة ذات أسهم تتمتع بالشخصية معنوية والإستقلال المالي، وقد بدأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال وقدر مليارين ومائتي مليون دينار جزائري والذي وصل حاليا إلى رأس مال قدره ولاية وثلاثون مليار دينار جزائري،

ولقد أخد البنك بمبدأ اللامركزية حيت أعطى لفروعه ووكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة وإعادةالهيكلة للمؤسسة تسهيلا لخدماته بعد أن تم إعادة تقسيم البلاد إلى 48ولاية على مستوى الوطن وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي

وهو المؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس مالها مليار دينار جزائري وعدد فروعها سنة 1985إلى 185فرعاو29مديرية جهوية، وتطور الى أن أصبح رأس مالها مليارين ومائتي مليون دينار جزائري(2000000.00) ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاتها 293وكالة يخضعون لسلطة 38مديرية جهوية سنة 2012ورأس مالها 33000000.000.00دج حيت يشغل بالبنك أكتر من 7000عامل مابين إطار وموظف ونظرا لكثافة شبكه و أهمية تشكيلها لبشرية صنف هذا في قاموس مجلة البنك (ط2001)في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 39فرع موزعة عبر مختلف ولايات الوطن حيت كل فرع يضم وكالات تابعة له وتبليغ حاليا 290وكالة ولهذا يكون البنك قد إنتهج سياسة اللامركزية، حيت أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في مجال منح القروض إلا في حدود معينة أين يتم إتخاد القرار على مستوى المركزي بالجزائر العاصمة

الفرع الثاني: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المالح

تأسست وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لعين تموشنت بموجب مرسوم 106/82المنشئ لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13مارس 1982،وهي إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري المتنازل عنها طبقا للمادة 61من المرسوم أعلاه وهي تابعة للمجمع الجهوي للإستغلال ويرمزله ب 051ويضم:

-وكالة بني صاف 561

-وكالة حمام بوحجر769

-وكالة المالح768

-وكالة العامرية770

بدأت الوكالة في النشاط والتعامل في مختلف الزبائن بواسطة وسائل بسيطة ساعية إلى تطوير من مستخدمين وأجهزة الإعلام الآلي وهي تضم 14موظف يشرف عليهم المدير، بالإضافة إلى حارسين ومنظفة

إن وكالة عين تموشنت 772هي من الوكالات تلعب دورا هاما والتي تقع بمركب طريق وهران

2- التسيير الإداري للوكالة (الخلية الإدارية):

يشرف مدير الوكالة باعتباره المسؤول الأول ، والموظف الأعلى درجة على مستوى الوكالة ، وعلى جميع المصالح داخل الوكالة ، و يعمل على السير الحسن لها ولكونه المسؤول على تسيير الوكالة، فقد أسندت له عدة صلاحيات فهو يمارس السلطة السليمة على موظفيه و يقوم بالتنشيط و التنسيق بين مصالحه ، وينفذ كل القرارات الصادرة عن المديرية الفرعية و السياسة العامة المسطرة من قبل المديرية العامة .

وتجدر الإشارة إلى أن المدير يعين من طرف الرئيس المدير العام ،كما أن له الحق في الاستقالة من منصبه ، وقد يتم استقالته في حال إرتكابهلمخالفة تتمثل في فضيحة مالية وأخلاقية من طرف المدير العام أو الخفض في درجته .ويساعد المدير في تأدية مهامه أمانة باستلام البريد و الطرود الصادرة و الواردة ويقوم بتسجيلها كما النصوص ذات الطابع القانوني و تسليمها للمدير ، إلى جانب هذا فهي مكلفة . بكتابة وضع كل الوثائق الخاصة بالوكالة .

الشكل رقم 1:الهيكل التنظيمي لوكالة BADR عين تموشنت

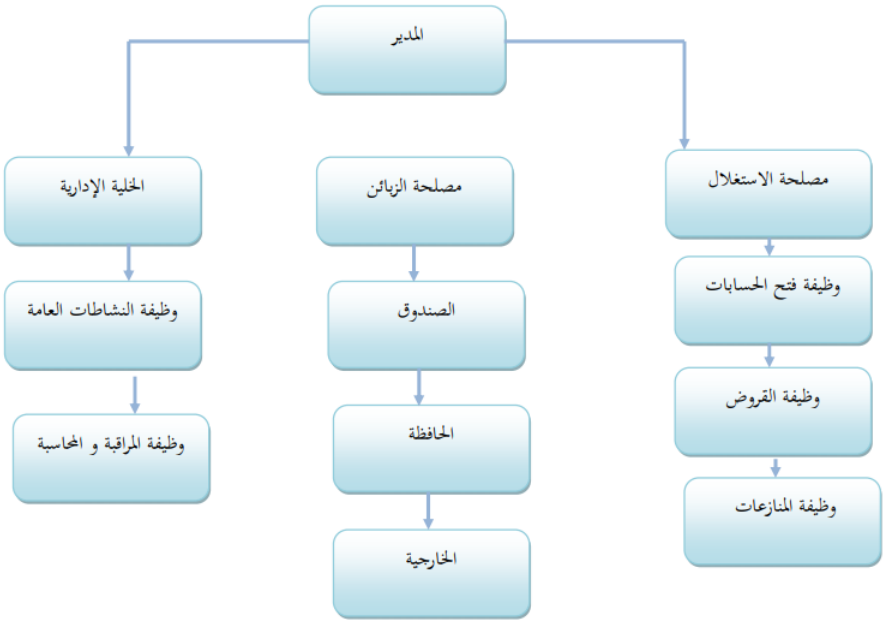

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الثاني: مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة المهام الأساسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والهيكل التنظيمي لوكالة مالح

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتمثل في مايلي:

*العمل على تقديم القدر العالي من الخدمات وذلك من خلال الخبرة المتوفرة في الموظفين والسرية في العمل البنكي والتواجد المستمر لخدمة الزبائن

*السير على تطبيق الحسن الإستراتيجية البنك

*القيام بكل العمليات البنكية المطلوبة من قبل الزبائن

*تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية مع الزبون

*تقديم قروض للمستثمر ومراقبة كيفية استعمالها

*إستغلال التقارب والمعلومات المقدمة من طرف المفتشية العامة

*أخذ بعين الاعتبار إحتياجات الزبون والإنشاء مكاتب مؤقتة ودائمة

*إرسال جدول الأعمال ونتيجة نهاية السنة لمدرية الفرعية

*تقديم إقتراحات وحلول للمديرية الفرعية وكل هذا يؤدي إلى رفع مردودية البنك

*أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتمثل في ما يلي:

من أجل مسايرة تطور الإقتصاد يلجأ البنك «بدر»

إلى القيام بتوسع نشاطه سعيا إلى جعل البنك مؤسسة مالية كبيرة ولذا فتتمثل أهدافه في ما يلي

•الحفاظ على مركزه المالي.

•تحقيق أكبر مردودية

•توسع نشاطه

•التسيير الجيد للخزينة بالعملتين الوطنية والأجنبية

•منع التضارب في القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر كالتنسيق والفهم المشترك بين البنك عملاته

•ترسيخ القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها

•ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق تقليل الخسائر وزيادة الأرباح

•التوافق العام بين إعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الإنحرافات الأخلاقية في حالة عدم الإقتراض يكون من شأنها تحديد المجتمع في المجال

•توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات

•الزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكاليف

•المساهمة في الدعم الإقتصادي الوطني

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتكون التشكيلة البشرية، لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من إطارات سامية وشبه سامية ومجموعة من العمال منظمون في مصالح مختلفة، حسب معارفهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية، وذلك طبقا لتعليمات وقرارات المديرية العامة والتنظيم الداخلي للبنك، ومنه سوف نتطرق في هذا الفرع إلى الهيكل التنظيمي للوكالة المالح

*الهيكل التنظيمي لوكالة المالح "عين تموشنت"

1. مدير الوكالة:

يعتبر الممثل الرئيسي لبنك التنمية الريفية و الفلاحة على مستوى وكالة المالح حيث يتحمل مسؤولية ابرام وتوقيع كل العقود و الاتفاقيات،ومختلف الوثائق و من مهامه أيضا مختلف مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة وكذلك يقدم تقديرا دوريا للمديرية العامة عند انجاز الأعمال و البرامج المتعلقة بالبنك.

ادارة السكرتارية:

من مهامها لتحصيل أعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها،عما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض ونسبة تغطية بالعملاء عند الحاجة،واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

نائب المدير:

يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه،و يخلفه في حالة غيابه.

مصلحة لإدارة: تضم قسمين:

أ/قسم المستخدمين: وهو قسم يهتم شؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات والإعداد الحوافز الخاصة بهم عما يقوم بتسجيل العمليات والمخالفات

ب/قسم المنازعات القانونية: يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذلك متابعة المتنازع فيها، ودراسة الشكاوى، وطلبات تحصيل الحقوق وتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم وتابع الحكم بعد إصداره.

2. مصلحة القروض:

وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة وتقوم أيضا بإستقبال العملاء، والبحث في طلباتهم وإعداد المذكرات اللازمة كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الإلتزام داخلية تسمع بخلية والدراسات والتحاليل، حيت تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض

3. مصلحة التجارة الخارجية:

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين و الأجانب في عمليات البيع أو الشراء (استيراد. تصدير) و تقوم هذه المصلحة بالتحويلات الى الخارج وعمليات التطين (الاقامة)

Domicillation المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية،وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

4. مصلحة الصندوق:

وهي أيضا بدورها تنقسم الى قسمين:

أ قسم الودائع : ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع و تحديد نوعها وكذا متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات والإيداعات والربح من حساب لصالح الزبون

ب.الدفع و القبض: باستلام طلبات فتح حسابات الودائع و تحديد نوعها وكذا متابعة فتح على الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات و التأكد من توفير جميع الشروط القانونية و متابعة عمليات الإيداعات و السحب من الحساب لصالح الزبون.

5. مصلحة المحاسبة و الرقابة:

وتضم قسمين:

أ–قسم العمليات اليومية: التي يقوم البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة الحسابات البنك، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة، ومتابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف

ب–قسم المراقبة: يقوم هذا القسم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير و مدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك عما يقوم بالتنسيق بين المصالح،و الحث على تطبيق السياسة الادارية المتبعة،كما يساعد المدير باتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه اليه عن مدى دقة و انتظام البنك، ومدى وجود المشاكل الادارية،وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من أجل تحقيق سياسة واهداف البنك.

المطلب الثالث: صيغ التمويل المتوفرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أ–قرض الرفيق:

هو عبارة عن قرض موسمي، مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة، وموجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطهم على شكل فردي، منظمين على شكل تعاونيات أو مجمعات إقتصادية.

***الشروط الخاصة للقرض:**

–نوع القرض

–مبلغ القرض ويكون محددا

–النسبة (نسبة قاعدية، نسبة تدعيم، عقوبة تأخير، معدل فوائد التأخير)

–في حالة عدم التسديد القرض بتاريخ الإستحقاق بدون عذر مؤسس ومقبول فإن الفوائد وعقوبات التأخير يتحملها المستفيد إلى غاية التسديد الكلي للقرض

***الشروط العامة للقرض : و يتمثلون في 21 مادة و هم:**

المادة01: مبلغ القرض، يكون مبلغ القرض واضح فالشروط الخاصة.

المادة05: موضوع القرض،القرض الممنوح يمول المشروع المذكور في الاتفاقية.

المادة03: مدة القرض، يمنح القرض لمدة لفترة التأجيل المنصوص عليها ضمن الشروط الخاصة غير أنه إذا القرض الموضوع لم يسجل بداية الإستهلاك في المدة المحددة فإن هذه الإتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها

المادة4:نسبة الفائدة المتغيرة، هي نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول ويتم إخطار المقترض بكل تعديل في هذه النسب ويصرح بقبوله أو برفضه لها بدون تحفظ.

–المادة5:الرسوم والعملات، تكون على عاتق المقترض وذلك تبعا للنصوص التشريعية والتنظيمية للبنك

–المادة6:كيفية إستعمال القرض.

–المادة7:طرق التسديد.

–المادة8:الضمانات يتعهد المقترض بتخصيصها وذلك لضمان الوفاء أصل القرض.

–المادة9:التسديد المسبق، يستطيع المقترض التسديد الكلي أو جزئي القرض قبل وقت إستحقاق الأقساط.

–المادة. 10:الترخيص بالخصم، يعنى المقترض للبنك الحق في الخصم قيمة الأقساط الواجب دفعها من أصل وفوائد كذا الأخرى الواجب أدائها

–المادة11:شروط الفسخ

–المادة12:مراقبةالقرض، حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة ومنظمة إستعمال القرض

المادة13:إلتزامات القرض

–المادة 14: العقوبات التأخيرية، كد تأخر من طرف المقترض ينجم إلى توجيه إنذاربالدفع بسب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير .

المادة15:العمولة والمصاريف، يتعهد المقترض بدفع عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة كل ثلاث أشهر

–المادة 16:تسوية النزاع، كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ الإتفاقية يخضع للمتابعة أمام جهات القضائية المختصة

–المادة17:إختيار المواطن، التنفيذ الإتفاقية يختار الأطراف المواطن في العناوين سابقة الذكر.

•ضمانات والإحتياطات الحاصرة:

1–1–الضمانات والإحتياطات الغير حاضرة :

–إكتتاب تأمين متعدد الأخطار على المحاصيل

–تعهد بدفع كامل المحصول لفائدة تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة C.C.L. Sتمضي من طرف الفلاحة ومصادق عليه من طرف مصالح البلدية.

–إكتتاب سندات الأمر

–اتفاقية القرض باللغة الوطنية المسجلة.

–الرد السلبي،الإستشارات مركز المخاطر

1–2–مستوى ملف طلب القرض: للحصول على قرض الرفيق (قرض الإستغلال) يجب تقديم ملف كامل يحتوي على هذه الوثائق التالية:

–طلب خطي من الفلاح: يكتب فيه الطلب على القرض وضوح القرض الذي الزبون الحصول عليه ومقدار الفترة التي يغضيها، الهدف القرض، الضمانات الدقيقة، من الواجب أن الماضي شخص مؤهل قانونيا والذي وقع عليه بأداء هذا القرض

–تعهد مكتوب من طرف الفلاح

–الوثائق الجبائية والشبه جبائية والتي تضم مايلي:

–وثيقة تصريح بالوجود.

–شهادات أداء المستحقات.

-شهادة الإنتسابوالإستفادة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الإجراء

***الوثائق القانونية والإداريةوهي كالآتي:**

-شهادة تخصص وتطبيق مهني (بطاقة الفلاح).

-قائمة تضم المعدات المستعملة في النشاط.

-Plan de culture.

-مخطط الإنتاج

-شهادة الإقامة .

المجالات التي يغطيها قرض الرفيق:

1/القرض الموسمي:

*إقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الأسمدة، المبيدات)

*إقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة لتربية وسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية

*إقتناء منتجات الفلاحة لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الإستهلاك«SYRPALAC»

*عمليات زراعية

*حملة الحصاد والدرس

2/قرض الفيدرالي:

القرض الفدرالي موجه للمتعاملين الإقتصاديين، المؤسسات الإقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية :

*تحويل الطماطم الصناعية

*إنتاج الحليب

*إنتاج الحبوب

*إنتاج بذور البطاطس

*وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)

*تغليف وتصدير التمور

*إنتاج زيتون المائدة وزيت زيتون

*إنتاج العسل

*إنتاج منتجات محلية produitsduterroin

*إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومركزات التسمين

*التلقيح الصناعي ونقل الأجنة

*ذبح وتقطيع الدواجن

*تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتتمينها

*إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستكية.

ب/قرض التحدي

هو عبارة عن قرض استثماري محسن مدعوم جزئيا من طرف الدولة، يمنح في إطارات إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جددة، أو مستثمرات قائمة على أرض زراعية غير مستغلة، التابعة الملكية الخواص أو تابعة للملكية الخاصة للدولة

–الملفات الواجب تقديمه هو كمايلي:

***الأشخاص الطبيعيين:**

–الفواتير الشكلية (تكاليف)

–الوضعية الضريبية

-رخصة البناء (بالنسبة لمباني المستثمرة) عقد الملكية أو إمتياز

-الدراسة التقنية الإقتصادية

-الترخيص الصادر عن مصالح الري من أجل التنقيب عن الماء

-الإعتماد الصحي (عندالإقتضاء)

-الترخيص الصادر عن المصالح البيئة (في حالة تربية الحيوانات)

•الإمتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي:

-يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1٪عند السداد بين السنة السادسة 06والسابعة

-على المستفيد من القرض دفع فائدة3٪عتد سداد من السنة الثامنة(08) والسنة(09)

-إذا دام المشروع أكتر من عشرة سنوات (سنوات10)يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

•المجالات التي يغطيها قرض التحدي:

*إنشاء معدات وتحديثمستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات

*تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير والغيرمستغلة

*المؤسسات الإقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية الحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب إحتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي)

•الإجراءات المؤهلة للحصول على قرض التحدي:

*أشغال التخطيط، التهيئة وحماية الأراضي

*عمليات تطوير الري الزراعي

*إقتناءعوامل، وسائل الإنتاج

*إنشاء البني التحتية من تخزين، تحويل، تعبئة وتثمين الإستراد

*تطوير المنتوج الحرفي.

ج/قرض الإيجار المنزلي:

يعتبر قرض الإيجار المنزلي عبارة عن قرض بيع بالإيجار من اجل استئجارالآلات الزراعية والمعدات السقي، المصنعة محليا والتي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار كما يعتبر البيع بالإيجار بمثابه قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة

-يمكن أن يصل قيمة القرض إلى 100٪من تكلفة المعدات المواد إقتنائها

-تكون مدة الإيجار 10سنوات بالنسبة الآلات الحصاد والدرس و5سنوات بالنسبة لباقي المعدات

-معدل الفائدة المطبق هو9,7بإحتساب كامل الرسوم في السنة (5,7على عائق الزبون +04دعم)

هـ/قرض السكن الريفي: يعتبر السكن الريفي بمثابه قرض الرهن عقاري موجه للأفراد ومخصص حصريا لتمويل الأسكان في المناطق الريفية

***شروط طلب قرض السكن الريفي:**

-شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية (مقيم، أو غير مقيم في جزائر)

-راشد وعمره أقل من 65عاما، ولديه دخل تابت يعادل 105على أقل من الحد الدني للأجر الوطني

***يقدم هذا العرض مايلي:**

*معدل فائدة إلى3٪حسب الدخل

*مبلغ القرض من1000000دج إلى 3000000دج *فترة السداد قد تصل الى 20سنة حسب سنك

•ملفات المطلوبة الأخذ قرض السكن الريفي:

*قرض الإستحقاق للحصول على دعم من الدولة

*سند الملكية وشهادة الحيازة

*شهادة السلبية لبيان لحساب

*وثائق إدارية .

الفرع الثاني: العروض التأمينية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يُواجه القطاع الزراعي العديد من المخاطر الطبيعية، وللحد من آثارها وتعزيز حماية الفلاحين، أبرم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) شراكة مع شركتين مختصتين في تسويق منتجات التأمين. وقد نتجت هذه الشراكة عن تطوير مجموعة من التأمينات الموجهة خصيصاً للقطاع الفلاحي:

أ/التأمينات الفلاحية:

–تأمين ضد حرائق المحاصيل: يغطي كل الخسائر الناتجة عن حرائق في المحاصيل

–تأمين ضد البر: يغطي الخسائر الناجمة عن البرد على المحاصيل الدائمة مثل الأشجار المثمرة والتأمين يكون التأمين على الفواكه فقط، وعلى محاصيل زراعة الخضروات

–تأمين متعددة الأخطار ضد الرد والحرائق: تم تصميمه لتغطية زراعة الحبوب والبقوليات الدائمة ضد البرد والحرائق بشكل حصري

–التأمين متعدد الأخطار في البيوت البلاستكية:

يغطي الأضرار المباشرة التي تلحق بالدعامات وكذلك المحاصيل المغروسة في البيوت البلاستكية الناتجة عن العواصف، البرد، الفيضانات، الجليد والثلوج، الحرائق والإنفجارات

–تأمين المزارع الفتية: يتكفل بخسائر الشتلات الصغيرة للأشجار المثمرة أو الكروم في الحقول المفتوحة الناتجة عن الأخطار السابق ذكرها

–تأمين متعددة الأخطار للمستثمرات الفلاحة:

يتكفل بالخسائر الناتجة عن الحرائق والإنفجارات والصواعق، العواطف، الفيضانات، الأضرار الناجمة عن مياه، المسؤولية المدنية للمستثمر البرد، تلف الأجهزة الكهربائية، تكاليف الحفر والهدم، شكاوى الجيران.

–تأمين المتعدد الأخطار للماشية:

يحمي من الأضرار الناجمة عن مياه الماشية بسب المرض عملات الذبح المأمور بها، حالات التسمم الغذائي، والحوادث الأخرى ذات صلة بتربية المواشي

-التأمين متعدد الأخطار لتربية الدواجن:

يغطي ضد النفس الأخطار والأضرار للتأمين السابق المرتبطة بتربية دواجن

-التأمين متعدد الأخطار لنخيل التمر:

يغطي الخسائر التي يتكبدها المؤمن عليه الناتجة عن العواصف وعلى أشجار النخيل، البرد، المطرعلى المحاصيل، الحريق والإنفجارات والصواعق

-التأمين على الآلات والمعدات الفلاحية:

يحمي ضد الخسائرالناجمة عن الأحداث التالية: الحريق والإنفجارات، السرقة، الأضرار العرضية اللاحقة بها، أعما الشعب الحركات الشعبية، الأعمال الإرهابية والتخريب، المشاركة والإقامة في المعارض

-التأمين متعدد الأخطار لزراعة الخضروات:

العرض من هذا التأمين التكفل بالخسائر التي يمكن ان يتكبدها المؤمن عليه، والتي في الأحداث التالية: الجليد، البرد، العواصف والرياح العاتية، الفيضانات، الرياح الجنوبية الجافة

-تأمين متعددة الأخطار في مجال تربية النحل:

يتكفل هذا التأمين بالخسائر التي يتكبدها هذا المؤمن عليه في الأحداث التالية: الحريق، الإنفجارات، الصواعق، العاصفة، المسؤولية المدنية العامة

تفوق النحل الذي ينتج عن مايلي: الأمراض، التجمعات، التأثيراتالمناخية، السرقة، تدهور لخلايا النحل بعد أعمال التخريب فقدان العسل في حدوت الكوارث، الحماية القانونية

-تأمين متعددة الأخطار في مجال تربية المائيات:

يحمي ضد الأخطار التالية: تفوق الحيوانات الخاصة بتربية المائيات، حرائق، الإنفجارات، الصواعق، الفيضانات، العواصف، الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية (CAT-NAT) للسكن:

هذا التأمين يغطي الأملاك العقارية الخاصة بالمؤمن عليه ضد الأحداثالكوارث الطبيعية، وفقا هذا التأمين يغطي الأملاك العقارية الخاصة بالمؤمن عليه ضد الأحداثالكوارث الطبيعية، وفقا الأحكام الأمر رقم 03-

12،المؤرخ في26أوت 2003،المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية، وبتعويض الضحايا، يغطي هذا النوع من العقود الممتلكات السكنية(الأملاك المنقولة والعقارية) ضد الحريق، الأضرار الناجمة عن مياه، السرقة

–تأمين على الأشخاص:

•التأمين البنكي هو عبارة عن صفقة تقوم على رغبة تنويع نطاقات المنتجات مقترحة على الزبائن وتوسيعها ولهذا الغرض، أبرم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر اتفاقيتين لتسويق منتجات التأمين، حيت تم إبرام أول شراكة مع الشركة الوطنيةالتأمينات(SAA)، كما تم التوقيع على الإتفاقية تتعلق بكيفيات توزيع منتجات التأمين على الأخطار وتأمين الفلاحة بين الطرفين

–التأمين ضد الحوادث الفردية:

هو عبارة عن تأمين ضد أي إصابة الجسدية بعد وقوع حادت أثناء حياة مهنية أو شخصية

–التأمين القاعدي: الوفاة نتيجة وقوع حادت والعجز الكلي والدائم.

–ضمانات إضافية:

*العجز الدائم

*مصاريف العلاج الطبي

*العجز المؤقت

المبحث الثاني: تحليل السياسات التمويلية وآليات تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بوكالة المالح لبنك(BADR)

وفي إطار هذا المبحث، سيتم تسليط الضوء على السياسات التمويلية المعتمدة من قبل وكالة المالح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مع تحليل مدى مساهمتها في دعم وإنجاح المشاريع الاستثمارية التي استفادت من التمويل. كما سيتم تقييم فعالية الآليات والأدوات التمويلية المتبعة في تمكين المستثمرين من تجسيد مشاريعهم وتحقيق النتائج المرجوة على أرض الواقع.

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية؛ يتناول المطلب الأول عرض السياسات التمويلية المعتمدة داخل وكالة المالح، في حين يركّز المطلب الثاني على دراسة تحليلية لأثر هذه السياسات على المشاريع الممولة،

بالاعتماد على معطيات ومؤشرات ميدانية ومالية. أما المطلب الثالث، فيُخصص لبحث إجراءات دراسة الوضعية المالية للمستثمر، باعتبارها معيارًا أساسياً في اتخاذ قرار منح القرض، من خلال التركيز على قدرته على السداد وضمانات نجاح المشروع

المطلب الأول: سياسات التمويل التي يعتمد عليها بنكالفلاحة والتنمية الريفية «وكالة المالح»

إن ضخامة حجم الاستثمارفي القروض، وصعوبة التخلص منها قبل تاريخ إستحقاقوالاتجاه نحو تقدم قروض طويلة الأجل، تبقى أموال البنك مغرقة فيها حتى يحل موعدها، يقتضي وضع سياسات مكتوبة للإقراض تضمن سلامة أموال المستثمر، كما تضمن تحقيق عائد يتلائم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار إقراض

لا تعتمدالبنوكالتجارية على سياسة موحدة في الإقراضوبل تختلف سياسة كل بنك عن الأخر، أمابالنسبةلبنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر لوكالة المالح فإن سياسة إقراض فيه تتعلق بمسائل هامة وتتمثل في ما يلي:

1. السياسات التمويلية (بإسهاب):

هذا القسم يوضح كيف يوفر بنك بدر الأموال والائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية في ولاية عين تموشنت، مع التركيز بشكل خاص على الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقديم حلول تمويلية إسلامية.

أ. التمويل الفلاحي والزراعي:

القروض الموسمية :هذه القروض مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المالية الدورية للفلاحين خلال دوراتهم الزراعية. تخيل أن فلاحًا يزرع القمح؛ يحتاج إلى المال لشراء البذور في بداية الموسم، والأسمدة والمبيدات خلال النمو، وأجور العمال للمساعدة في الزراعة والحصاد. هذه القروض قصيرة الأجل، غالبًا ما تستمر لبضعة أشهر فقط، وتُسدد بعد بيع المحصول. البنك هنا لا يقدم فقط المال، بل يساهم في ضمان استمرار الإنتاج الزراعي وعدم توقفه بسبب نقصالسيولة لدى الفلاحين. يتم دراسة حجم القرض بناءً على مساحة الأرض المزروعة ونوع المحصول وتكاليف الإنتاج المتوقعة. قد يشترط البنك تقديم خطة زراعية مفصلة لضمان استخدام الأموال في الغرض المخصص.

تمويل المعدات الزراعية الزراعة الحديثة تعتمد بشكل كبير على الآلات والمعدات لزيادة الكفاءة وتقليل الجهد اليدوي. الجرارات تحرث الأرض بسرعة أكبر، وآلات الحصاد تجمع المحصول بكفاءة عالية. لكن هذه المعدات غالبًا ما تكون باهظة الثمن. هنا يأتي دور بنك بدر في تقديم قروض طويلة الأجل نسبياً لتمكين الفلاحين من شراء هذه المعدات. يتم دراسة القرض بناءً على نوع المعدة المطلوبة وعمرها الإنتاجي المتوقع وقدرة الفلاح على السداد بناءً على حجم إنتاجه وأرباحه المتوقعة. قد يطلب البنك رهنًا على المعدة نفسها كضمان للقرض. هذا التمويل لا يساعد فقط الفلاحين الأفراد، بل يساهم في تحديث القطاع الزراعي بأكملها.

تمويل تربية المواشي : قطاع الثروة الحيوانية مهم أيضًا للاقتصاد الريفي. بنك بدر يدعم هذا القطاع من خلال توفير التمويل اللازم لمختلف جوانب تربية الحيوانات. يشمل ذلك شراء الأعلاف الضرورية لتغذية الحيوانات (والتي قد تكون مكلفة وتتطلب شراء كميات كبيرة بشكل دوري)، وبناء أو تطوير المرافق اللازمة لإيواء الحيوانات وحمايتها (مثل الحظائر والمزارع)، وتطوير الرعاية الصحية للثروة الحيوانية (شراء الأدوية واللقاحات وتغطية تكاليف الأطباء البيطريين).

يتم تقييم القرض بناءً على نوع وعدد الحيوانات المراد تربيتها وتكاليفالتغذية والرعاية المتوقعة ودراسة جدوى المشروع. قد يطلب البنك ضمانات مثل رهن على رؤوس الماشية أو الأرض.

التمويل التعاوني والجماعي :يشجع بنك بدر الفلاحين على التكتل في تعاونيات. هذه التعاونيات تمنحهم قوة تفاوضية أكبر عند شراء المدخلات (مثل البذور والأسمدة بكميات كبيرة بأسعار أفضل) وعند بيع المنتجات (بتجميعها وبيعها بكميات أكبر للمشترين). البنك يقدم قروضًا بشروط ميسرة لهذه التعاونيات، مما يقلل من تكلفة التمويل على الأعضاء بشكل فردي. قد يكون القرض للتعاونية لشراء معدات مشتركة يستفيد منها جميع الأعضاء أو لتمويل مشاريع تسويقية مشتركة. هذا النوع من التمويل يعزز التضامن بين الفلاحين ويساهم في تطوير القطاع الزراعي بشكل جماعي.

أ. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME):

قروض الاستثمار: هذه القروض تهدف إلى دعم نمو وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات مرتبطة بالزراعة والصناعات الغذائية. يمكن استخدام هذه القروض لتمويل شراء آلات جديدة لتصنيع المواد الغذائية، أو بناء وحدات تخزين للمحاصيل، أو تطوير خطوط إنتاج جديدة. الهدف هو تنويع الاقتصاد المحلي

بعيدًا عن الاعتماد الكلي على الإنتاج الزراعي الخام وخلق فرص عمل جديدة في هذه الصناعات. يتم دراسة هذه القروض بعناية من خلال تحليل خطط العمل المقدمة وجدوى المشاريع وأثرها على الاقتصاد المحلي. قد تتطلب هذه القروض ضمانات كبيرة نظرًا لحجمها الأكبر نسبيًا.

برامج دعم الشباب (ANSEJ, CNAC) : الحكومة الجزائرية لديها برامج لدعم الشباب الخريجين والباحثين عن عمل لإنشاء مؤسساتهم الخاصة. بنك البدر يتعاون مع هذه البرامج لتسهيل حصول هؤلاء الشباب على التمويل اللازم لبدء مشاريعهم. غالبًا ما تكون هناك شروط ميسرة وتسهيلات في الضمانات لهذه القروض لتشجيع ريادة الأعمال وتقليل معدلات البطالة بين الشباب. يتم تقييم المشاريع المقترحة من قبل لجان مختصة في هذه البرامج قبل إحالتها إلى البنك للحصول على التمويل.

التمويل الميسر بضمانات حكومية :لتقليل المخاطر على البنوك وتشجيعها على إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد تقدم الحكومة ضمانات على جزء من هذه القروض. هذا يعني أنه في حالة تعثر المؤسسة في السداد، ستتحمل الحكومة جزءًا من الخسارة. هذا يشجع بنك بدر على تقديم قروض بشروط أفضل (مثل أسعار فائدة أقل أو فترات سداد أطول) لهذه المؤسسات، مما يسهل عليها الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع والمساهمة في الاقتصاد.

ج. التمويل الإسلامي :

المرابحة: في هذا النوع من التمويل، لا يقدم البنك قرضًا نقديًا بفائدة. بدلاً من ذلك، يقوم البنك بشراء السلع أو المعدات التي يحتاجها العميل (مثل مواد خام زراعية أو آلات بسيطة) ثم يبيعها للعميل بسعر أعلى يتضمن هامش ربح متفق عليه مسبقًا. يتم السداد على أقساط محددة. هذه الطريقة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا (الفائدة).

الإجارة التمويلية : هنا، يقوم البنك بشراء الأصل الذي يحتاجه العميل (مثل جرار أو مبنى) ثم يؤجره للعميل لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار دورية. في نهاية فترة الإيجار، يكون لدى العميل خيار شراء الأصل بسعر متفق عليه مسبقًا. هذه الطريقة تمكن العميل من استخدام الأصل دون الحاجة إلى دفع قيمته كاملة مقدمًا.

المشاركة والمضاربة: هذان النوعان من التمويل يعتمدان على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر. في المشاركة، يساهم البنك بجزء من رأس مال المشروع ويشارك في الأرباحوالخسائر بنسبة مساهمته. في المضاربة، يقدم البنك

رأس المال بالكامل (أو جزءًا كبيرًا منه) بينما يتولى المستثمر الآخر إدارة المشروع، ويتم تقسيم الأرباح بينهما بنسبة متفق عليها، بينما يتحمل البنك الخسائر المالية (إذا حدثت) بقدر مساهمته في رأس المال. هذه الطرق تعزز الشراكة الحقيقية بين البنك والمستثمر وتوزيع المخاطر بشكل عادل.

2. السياسات الائتمانية

هذا القسم يوضح كيف يدير بنك بدر المخاطر المرتبطة بتقديم القروض ويضمن استرداد هذه الأموال.

أ. معايير تقييم المخاطر:

الملاءة المالية : قبل الموافقة على أي قرض، يقوم البنك بتقييم دقيق لقدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة. يشمل ذلك تحليل مصادر دخل العميل (مثل الأرباح من الزراعة أو الأعمال التجارية، الرواتب)، وحجم هذه الدخول واستقرارها، بالإضافة إلى الالتزامات المالية الأخرى التي يتحملها العميل (مثل قروض أخرى أو فواتير). يتم فحص الميزانية الشخصية أو ميزانية المؤسسة بعناية للتأكد من وجود فائض يسمحبتغطية أقساط القرض. قد يطلب البنك مستندات مثل كشوفات الحسابات البنكية والإقرارات الضريبية لإثبات الدخل.

جدوى المشروع: عندما يكون القرض لتمويل مشروع جديد أو توسيع مشروع قائم، يقوم البنك بدراسة تفصيلية لمدى ربحية هذا المشروع واستدامته على المدى الطويل. يشمل ذلك تحليل السوق المستهدف، والمنافسة، والتكاليف المتوقعة، والإيرادات المتوقعة، وخطة العمل الشاملة. يجب أن يكون المشروعقادرًا على توليد تدفقات نقدية كافية لتغطية تكاليف التشغيل وسداد أقساط القرض. قد يطلب البنك دراسة جدوى مستقلة أو يقوم بتحليل خاص به لتقييم المخاطر المحتملة.

التاريخ المصرفي: ينظر البنك إلى سجل العميل في التعاملات المصرفية السابقة. هل لديه قروض سابقة تم سدادها في الوقت المحدد؟ هل لديه أي تعثرات في السداد؟ يتم فحص التقارير الائتمانية لتحديد ما إذا كان العميل ملتزمًا بوعوده المالية ولديه سجل جيد في إدارة الديون. العميل الذي لديه تاريخ ائتماني جيد يعتبر أقل خطورة بالنسبة للبنك.

أ. أنواع الضمانات المطلوبة:

ضمانات عينية: هذه هي أصول مادية يمكن للبنك حيازتها وبيعها لاسترداد قيمة القرض في حالة عدم قدرة العميل على السداد. الأمثلة تشمل العقارات (أراضٍ، مبانٍ)، والمعدات (جرارات، آلات)، والمركبات. قيمة الضمانة يجب أن تكون كافية لتغطية مبلغ القرض بالإضافة إلى أي تكاليف قانونية أو إدارية مرتبطة بالبيع. يتم تقييم هذه الضمانات من قبل خبراء لتقدير قيمتها السوقية.

ضمانات مصرفية: هذه الضمانات تقدمها أطراف ثالثة ذات ملاءة مالية قوية. الكفالة البنكية هي تعهد من بنك آخر بدفع مبلغ القرض في حالة تخلف العميل عن السداد. خطابات الضمان هي تعهدات مشروطة بالدفع إذا لم يقوم العميل بالتزامات معينة. هذه الضمانات تقلل من مخاطر الإقراض على بنك بدر.

تأمينات: قد يطلب البنك من العميل الحصول على وثائق تأمين لتغطية المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على قدرته على السداد أو على قيمة الضمانات. على سبيل المثال، التأمين على الممتلكات ضد الحريق أو الكوارث الطبيعية، أو التأمين على الحياة في بعض الحالات. هذا يوفر حماية إضافية للبنك وللعميل نفسه.

ج. آليات متابعة القروض:

أنظمة معلوماتية يستخدم البنك برامج حاسوبية متطورة وتقنيات أخرى لمراقبة أداء القروض بشكل مستمر. هذه الأنظمة تسجل مواعيد استحقاق الأقساط، وتتبع المدفوعات، وتصدر تنبيهات في حالة التأخر في السداد. هذا يساعد البنك على التدخل المبكر لحل أي مشاكل قبل تفاقمها.

إعادة جدولة الديون :عندما يواجه العملاء صعوبات مالية مؤقتة تجعلهم غير قادرين على الوفاء بأقساط القروض في مواعيدها، قد يقدم البنك لهم خيار إعادة جدولة الديون. هذا يعني تغيير شروط القرض، مثل تمديد فترة السداد أو تخفيض قيمة الأقساط الشهرية، لتخفيف العبء المالي على العميل وتمكينه من الوفاء بالتزاماته في نهاية المطاف دون الوقوع في التعثر الكامل. يتم دراسة كل حالة على حدة لتقييم مدى جدوى إعادة الجدولة.

3. السياسات الرقمية:

هذا القسم يوضح كيف يستخدم بنك بدر التكنولوجيا لتحسين خدماته وتسهيل العمليات المصرفية للعملاء.

أ. تطبيق " My BADR"

إدارة الحسابات : يتيح هذا التطبيق للعملاء الوصول إلى تفاصيل حساباتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان باستخدام هواتفهم الذكية أو الأجهزة اللوحية. يمكنهم الاطلاع على أرصدتهم الحالية، وكشف الحسابات لمعرفة جميع العمليات التي تمت (إيداعات، سحوبات، تحويلات)، وتفاصيل القروض والتمويلات الخاصة بهم. هذا يوفر لهم سهولة الوصول إلى معلوماتهم المالية دون الحاجة إلى زيارة الفرع.

التحويلات: يمكن للعملاء إجراء تحويلات مالية بين حساباتهم المختلفة داخل بنك بدر أو إلى حسابات أخرى في بنوك أخرى بسهولة وأمان عبر التطبيق. هذا يوفر الوقت والجهد ويغني عن الحاجة إلى الذهاب إلى البنك لإجراء هذه العمليات. يتم تطبيق إجراءات أمنية لحماية هذه التحويلات.

دفع الفواتير: يتيح التطبيق للعملاء تسديد فواتير الخدمات المختلفة مثل الكهرباء والماء والاتصالات والإنترنت مباشرة من هواتفهم. هذا يوفر عليهم عناء الذهاب إلى مكاتب هذه الشركات أو استخدام طرق دفع تقليدية أخرى. يتم تحديث قائمة الفواتير المدعومة بشكل دوري.

طلبات التمويل: قد يتيح التطبيق للعملاء تقديم طلبات للحصول على قروض أو تمويلات جديدة بشكل أولي. يمكنهم ملء النماذج المطلوبة وإرفاق المستندات الضرورية إلكترونيًا. هذا يسهل عملية التقديم ويقلل من الحاجة إلى زيارة الفرع في المراحل الأولى. بالطبع، قد تكون هناك حاجة إلى زيارة الفرع لاحقًا لإكمال الإجراءات وتوقيع العقود.

الدفع الإلكتروني:

البطاقات المصرفية: يوفر البنك لعملائه أنواعًا مختلفة من البطاقات المصرفية، مثل بطاقات الخصم (التي تسمح بالدفع من الرصيد المتاح في الحساب) وبطاقات الائتمان (التي تمنح حدًا ائتمانيًا للعميل يمكنه استخدامه للدفع ثم سداده لاحقًا). تتيح هذه البطاقات للعملاء إجراء عمليات الشراء في المتاجر التي تدعم الدفع بالبطاقات، وكذلك الدفع عبر الإنترنت لمختلف الخدمات والمنتجات. يتم تأمين هذه البطاقات بتقنيات حديثة مثل الرقم السري (PIN) والمصادقة الثنائية للمعاملات عبر الإنترنت.

خدمات الدفع عبر الهاتف: يسعى البنك لتطوير حلول تتيح للعملاء إجراء معاملات مالية باستخدام هواتفهم الذكية دون الحاجة إلى بطاقات فعلية. يمكن أن يشمل ذلك استخدام تقنيات مثل رمز الاستجابة

السريع (QR Code) أو تطبيقات الدفع الرقمية التي تربط بحساباتهم المصرفية. هذا يسهل عمليات الدفع في المتاجر الصغيرة والأسواق ويسهم في تعزيز التجارة الإلكترونية.

ج. خدمة "BADR SMS":

إشعارات المعاملات: تقوم هذه الخدمة بإرسال رسائل نصية قصيرة (SMS) إلى هواتف العملاء فورًا عند إجراء أي عملية على حساباتهم، مثل عمليات السحب أو الإيداع أو التحويلات أو حتى عمليات الدفع بالبطاقة. هذا يساعد العملاء على تتبع حركات حساباتهم بشكل لحظي واكتشاف أي نشاط غير مصرح به بسرعة.

تنبيهات الرصيد: ترسل الخدمة أيضًا تنبيهات للعملاء عندما ينخفض رصيد حساباتهم إلى مستوى معين يحدده العميل مسبقًا، أو عند وصول إيداع جديدة إلى حساباتهم. هذا يساعدهم على إدارة أموالهم بشكل أفضل وتجنب تجاوز حدود السحب أو التأخر في معرفة وصول مبالغ مستحقة لهم.

المطلبالثاني:إحصائياتوالتحليل لقرض الرفيق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: مبالغ القروض و عدد الملفات الممنوحة

جدول رقم (01) يوضـــح مبالغ القروض الممنوحة وعدد الملفات المقبولة للقرض الرفيق من ســـنة 2018 إلى 2023 على مستوى بنك الفالحة والتنمية الريفية وكالة المالح:

عدد	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الملفات	19	15	12	13	20	23
مبلغ القرض	26.654. 88 2.680	10.760. 42 3041.	5.026 .55 2.925	9.958. 39 8.500	18.73 8.30 0.000	34.75 6.50 3.645

الوحدة: د. ج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك المتحصل عليها

التحليل من خلال الجدولنلاحظ أن عدد الملفمقبولة بالنسبة للموسم 2023 يقدر ب 23 وهو أكبر عددسجل خلال الفترة 2023-2018، ويسايره ارتفاع في مبلغ القرض الممنوحة حيث يقدر با34765503645دينار جزائري وهذا نتيجة الإقبال من طرف الفالحين على مستوى مديريات االمصالحلفلاحية وبسبب الامتيازات الممنوحة لتسهيل أعمالهم والمتمثلة في الإعانات والدعم المالي لفائدة استثمارالفلاحي، وهذا يعكس أيضا حاجة الفالحين لتمويل من أجل استغلال مصالحهم الفلاحية. كما أنه من الملهم لفت النظر إلى أن عدد الملفات المقبولة عرك تذبذبات خلالالفترة حيث من تسجيل ارتفاع وانخفاض إلى أن توصل إلى الرقم النهائي التي تم ذكره سابقا الذي هو 23ملف مقبول خلال سنة2023حيت شهدت مواسم2020و2021إنخفاض في حجم القروض الممنوح واذا بسب جائحة كورونا التي شهد العالم خلال هذه الفترة

ثانيا: مبالغ القروض و الغير مسددة

جدول رقم (02) يوضح مبالغ القروض الغير المسددة خلال الفترة 2018-2023

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حجم القروض المسددة	24.306.803 646	.8.356.678 054	4.533.596 838	9.239.444 378	1.718.2895 497	-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك المتحصل عليها

التحليل:

يمثل الجدول مبالغ القروض المسددة لقرض الرفيق حيت نلاحظ أنه تم تسجيل أعلى نسبة لتسديد القروض في سنة 2022مقارنة بسنوات الأخرى بمبلغ 17182895497دينار جزائري وهو أكبر عدد سجل خلال الفترة 2018-2023وكان ذلك بسب تحسن ثقافة الفلاحين في التعامل بهذا النوع من القروض وتغطية مختلف متطلباتهم والقيام بتسديدها في وقت المناسب وهذا راجع للاهتمام الكبير بالقطاع الفلاحي، كما

نلاحظ أقل سنة لتسديد القرض كانت خلال الفترة 2020بمبلغ 4533596838دينار جزائري، وذلك راجع لجائحة كورونا التي اثرت بشكل غير طبيعي على جميع القطاعات ومن بينهم القطاع الفلاحي.، كما نلاحظ انه لم يتم تسجيل اي مبلغ سنة2023انه لم يحن موعد تسديد قروض هاته السنة

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حجم القروض غير	23.480.790 43.	24.037.460 76	4.929.560 87	7.189.541 22	15.554.045 03	–

المسددة						

*جدول رقم (03) يوضح مبالغ القروض الغير المسددة خلال الفترة 2018-2023

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك المتحصل عليها

التحليل:

يمثل الجدول مبالغ القروض الغير مسددة لقرض الرفيق نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في المبالغ القروض الغير المسددة حيت شهدنا على إرتفاع حجم القروض الغير مسددة خاصة سنة2019تم تسجيل أعلى حجم قرض غير مسدد بمبلغ 2403746076دينار جزائري وكذلك سنة 2018بمبلغ 2348079034دينار جزائري كما نلاحظ سنة 2022بمبلغ 1555404503دينار جزائري لكن لازالت لم تكتمل فترة تسديد القرض في سنة 2022على عكس شي 2020و2021التي تم تسجيل إنخفاض في حجم القروض الغير مسددة وذلك راجع لقدرة الفلاحين ونجاحهم في مشاريعهم الفلاحية وتحقيق الربح المرغوب له وتسديددينهم

ثالثا: حصيلة قرض الرفيق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالية

وفيما يلي بيانات تم تحصيلها من الدراسة الميدانية التي أنجزت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة المالح.، والجدول أدناه يتناول حوصلة أهم هذه البيانات والتي تتمثل في حصيلة قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح

*جدول رقم(04)حصيلة قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح

عدد الملفات	المبلغ الاجمالي	المبلغ المسترجع	نسبة الاسترجاع	المبلغ المتبقي	النسبة المتبقية

102	711.385 582.35	636.194 184.13	% 89.43	422.846 434.67	10.57%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من جدول السابق نعد 102ملف (102زبون) زبون تحت إطار القروض المدعمة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري نوع قرض الرفيق والمبلغ الإجمالي المقدم من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو71138558235دينار جزائري وهو مبلغ كبير، من خلاله يتم الاستثمار الفلاحي في كبيرة سهل للفلاحين تحقيق مشاريعهم تم إسترجاع 63619418413دينار جزائري من المبلغ الإجمالي المقدم وهي قيمة تعادل نسبة 89,43من السنة الإجمالية التي تقدر 100٪كما نلاحظ ان المبلغ المتبقي المستحق إرجاعه يتمثل 42284643467دينار جزائري مايعادل نسبة 10,57٪في وهذا خلال الموسم 2018-2023،تعتبر هذه النسب نتيجة إيجابية بالنسبة للبنك اي انه تمكن من استرجاعه أموالهالمستثمر وضعها مرحلة خطرعدم التسديد الذي يعتبر من أهم المخاطر البنكية التي تهدد أي البنك، ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح التباين المهم حيث نسبة الإسترجاع الخاصة بقروض الرفيق الممنوحة للفلاحين منتمون لولاية ونسبة القروض من نفس النوع المسترجعة 2018-2023كما يوضح ذلك الشكل (02)أدناه:

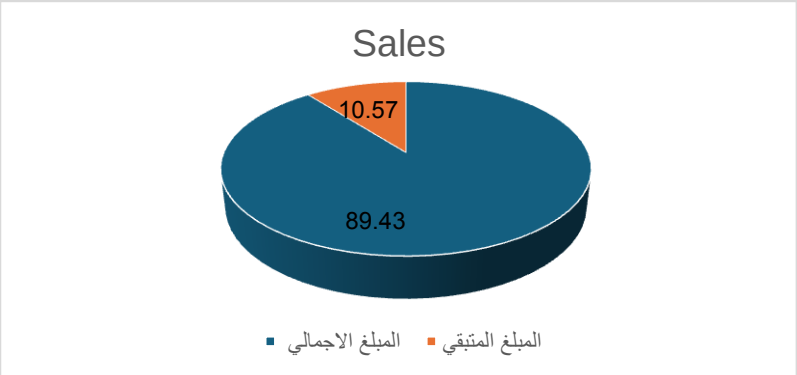

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثالث:إحصائيّات والتحليلية لقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

والجدول الموالي بين عدد الفلاحين وعدد الملفات المقبولة بالنسبة للقرض التحدي من 2018إلى2023على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح

جدول رقم (05) يوضح عددالمبالغ الممنوحة وعددالملفات المقبولة للقرض التحدي من سنة2018إلى 2023على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح

الوحدة: د. ج

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الملفات	63	18	10	10	7	2
مبلغ القرض	70.509 175.719	12.293 791.722	12.698 093.926	.7.698.093 926	7024700 790	.8.393 287.292

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق البنك محل الدراسة

التحليل:

يمثل الجدول مبالغ القروض الممنوحة لقرض التحدي المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيت نلاحظ ان عدد الملفات المقبولة بالنسبة الموسم 2018يقدر 63هو أكبر عدد سجل خلال الفترة 2018-2023ويسايره إرتفاع في مبلغ القرض الممنوح حيت يقدر ب70509175719دينار جزائري وهذا نتيجة الإقبال من طرف الفلاحين على مستوى مديريات المصالح الفلاحة وبسب الامتيازات لتسهيل أعمالهم والمتمثلة في الإعانات والدعم المالي لفائدة الاستثمارالفلاحي، وهذا يعكس أيضا حاجة الفلاحين للتمويل من أجل الاستغلال مصالحهم الفلاحية، كما أنه عدد الملفات المقبولة عرف تذبذبات خلال نفس الفترة حيت تم تسجيل إرتفاع وإنخفاض إلى ان توصل إلى الرقم النهائي التي تم ذكره سابقا الذي هو 63ملف مقبول خلال الفترة 2018-2023،حيت شهدت المواسم 2020و2021إنخفاض في حجم القروض الممنوح وهذا بسبب جائحة كورونا التي شهدها العالم خلال هذه الفترة

ثانيا: مبالغ القروض المسددة والغير مسددة .

الجدول رقم (06)يوضح عدد مبالغ القروض مسددة لقرض التحدي من سنة 2018-2023

حجم القروض	2018	2019	2020	2021	2022	2023

المسددة	37.753 520.992	.9.665 231.722	.12.004 484.082	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق البنك محل الدراسة

التحليل: يوضح الجدول رقم عدد مبالغ القروض المسدد ة لقرض التحدي المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيت نلاحظ أنه تم تسجيل أعلى حجم للقرض المسدد ة في سنة 2020بمبلغ 12004484082حيت تظهر البيانات ان البنك قد حقق نجاحا كبيرا في هاته السنة على عكس باقي السنوات نلاحظ إنخفاض في المبالغ المسدد لعدم طلب البنك ضمانات في القرض وضمان إسترجاع الأموال كماهو واضح في سنة 2020إرتفاع في سنة التسديد بينما لم يسجل البنك أي مبالغ خلال السنوات الأخيرة يحكم قرض التحدي فترة التسديد تصل الى 10سنوات

الجدول رقم يوضح عدد مبالغ القروض الغير مسددة لقرض التحدي من سنة 2018-2023

التحليل: يوضح الجدول رقم عدد مبالغ القروض الغير مسددة لقرض التحدي المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيت نلاحظ انه شهد مبالغ القروض الغير مسددة إرتفاعا في سنتين 2018و2019لعدم تطبيق قانون الضمانات على عكس سنة2020تم تسجيل إنخفاض في سنة القروض الغير مسددة وقد تم تسجيل أعلى حجم للقروض الغير مسددة في سنة 2018 بمبلغ 22.755.654.727ويعكس سنة2020فقد تم تسجيل انخفاض في حجم القروض الغير مسددة بمبلغ 383.183.918أما باقي سنوات فبحكم ان قرض تحدي إستغلال ففترة سداد تكون طويلة نوع ما لذلك لم يتم تسديد أي من المبالغ

المبحث الثالث: دراسة التطبيقية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح" عين تموشنت"

سنتطرق في هذا المبحث إلى إستعراض حالات تطبيقية في عملية منح قرض الرفيق وقرض التحدي

المطلب الأول: الدراسة تطبيقية الآتية تمويل"قرض الرفيق"في دعم المشاريع الفلاحية

تقديم السيد ج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف تمويل مشروعه (زرع بذور بطاطا)

•ملف القرض

•طلب خطي من الفلاح

•تعهد مكتوب من طرف الفلاح

•الوثائقالجبائية والشبه جبائية التي تضم مايلي:

*وثيقة تصريح بالوجود

*شهادة أداء المستحقات

*شهادة الإنتساب والإستفادة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء

*كشف مخالصة الضريبية الأقل من 3أشهر

*شهادة التأمين ضد مختلف المخاطر

.–الوثائق القانونية والإدارية وتضم:

*شهادة تخصص وتصنيف مهني" بطاقة الفلاح "

*قائمة تضم المعدات المستعملة في النشاط

*plan de culture

* plan de productionمخطط الانتاج

*fiche signalétique

*manchette de compte

*شهادة الإقامة

ثانيا. دراسة الملف:

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه المذكور أعلاه أمام المكلف بالزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من اجل الدافع الأساسي الذي جعله يطلب

هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، تم يتم إصدار وصل استلام ملف ويتم تحديد موعد المعاينة الميدانية التي تكون من طرف لجنةمن البنك مكان على الأقل من مديرمن الموظفين ومصالح القروض و الزبون لمعاينة مقر المشروع، والاضطلاع على المساهمة العينية التي تساهم بها العمل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة لتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه، تم يحول الملف إلى المكاتب الخلفية غير المشرفين (مشرف المكاتب الواجهة+مشرف عن المكاتب الخلفية) وهذا الأخير يقوم بتحويل الملف إلى المكلفين لدراسات أين يتم دراسة الملف مرة أخرى تم يبعث إلى المديرية الجهوية لإعادة دراسة وإتخاذ القرار ويعاد إلى الوكالة مع قبول القرض ام الرفض

وبعد كل هذه المراحل تم منحه القرض والله البنك شيك أولي اخذه الزبون "ج"وسلمه إلى المعول الإقتناءوالعتاد وبعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية اخرى من أجل التأكيد من أن العاد موجود ويفرح محضر آخر وبعد هذا يقوم البنك تسليم الزبون الشيك النهائي بقيمة القرض.

3/تقديم المشروع:

قرض الرفيق قبل أن تتطرق إلى تقديم المشروع تقديم بعض المعلومات المهمة المتمثلة فيما يلي:

•معلومات عن طلب القرض:

-النشاط: فلاح

-الطبيعة القانونية: شخص طبيعي

رقم أعمال زبون ل3سنوات السابقة

2022-

2023_

59000-دج

•تقديم المستثمر

-مساحة إجمالية 1هكتار76أر

-مساحة القابلة لإستغلال 1هكتار 76ار

•تقديم المشروع

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

*السيد البالغ من العمر 41سنة والذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الحصول على بذور البطاطا ومستلزماتها في إطار قرض الرفيق

•موقع المشروع

•تكلفة المشروع قدرت ب1460.285000

•نوعية القرض قصير المدى في إطار قرض الرفيق لدعم المستمرات الفلاحية

•المشروع إقتناء بذور البطاطا ومستلزماتها

•مدة القرض 12شهرا

•نسبة الفوائد(نسبة الإمتيازات، قصير المدى)

•الضمانات المقدمة:

•لإجراءات العملية المتبعة في إتخاذ قرار منح القرض،عندما يتقدم المستثمر بطلب قرض من البنك – خاصة قرض استثماري فلاحي – فإن البنك لا يمنح التمويل مباشرة، بل يشترط تقديم ضمانات لضمان استرجاع أمواله في حالة تعثر المقترض عن السداد.

الضمانات هي وسيلة حماية للبنك وتُعتبر شرطًا أساسيًا للموافقة على القرض. وتتنوع الضمانات مثل:

رهن عقاري (أرض، مسكن...)

كفالة شخصية أو مؤسسية

ضمانات مصرفية

رهن معدات أو وسائل إنتاج

تأمين القرض لدى شركة تأمين

4/الدراسة المالية للمشروع:

بعد أن يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية مالح عين تموشنت بدراسة الملف مرورا بالمراحل السابقة وقبول الملف دون أي مشاكل أو عوائق يقوم البنك بدراسة جدوى المشروع

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لآليات تمويل "قرض التحدي" في دعم المشاريع الفلاحية

قبل التطرق إلى تقديم المشروع يقدم بعضالمعلومات المهمة المتمثلة فيما يلي:

- **معلومات عن القرض:**

-نشاط: فلاح

-الطبيعة القانونية: شخص طبيعي

-رقم أعمال الزبون ل3سنوات سابقة

2022لاشيء

2023لاشيء

2024لا شيء

- تقديم مستثمرة
- طبيعة قانون المستثمرة

-مساحة إجمالية المستثمرة: 12هكتارات

-مساحة القابلة الإستغلال: 12هكتارات

تقديم المشروع بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

السيد"ج" البالغ من العمر 53سنة والذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الحصول على جرار ولواحقه و22بين بلاستيكي في إطار قرض التحدي

-موقع المشروع

-تكلفة القروض قدرت ب8-739-291-60دج

- نوعية قرض متوسط المدى في إطار قرض التحدي لدعم المستثمرات الفلاحية المشروع

- مدة قرض 72شهرا

- نسبة الفوائد (الامتيازات): متوسط المدى

.1٪بالنسبة للسنة السادسة والسابعة

. الضمانات المقدمة:

•الإجراءات العملية المتبعة في إتخاذ قرار منح القرض

من خلال التحليل الذي قام به المكلف بدراسة طلبية القروض في البنك وتحليله للوضعية المالية للمستثمريوافق البنك على منح القروض لكن يشرط تقديم ضمانات وهي عديدة والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

•رهن رسمي نحو امتيازات

•رهن حيازي لعتاد مول من طرف البنك

الجدول رقم (07): التقدير المالي للمستثمر الفلاحي

الرقم	التعيين	الكمية	سعر الوحدة	تكلفة الاستثمارية
1	جرار DZAT0824	1	3.861.000.00	3.861.000.00
2	خزانCiternr 30001	1	193.611.00	193.611.00
3	بيوت بلاستيكية (بدون لوازم)	22	148.590.00	3.268.980.00
4	بلاستيك	33	35.100.00	158.300.00

5	سلك	11	23.400.00	257.400
المجموع				8.739.291.60

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق البنك محل الدراسة

التحليل:

قدرت التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع.291.608.739دجوهو استثمارمتوسطالمدى

الجدول رقم (08): نسبة المساهمة

مساهمة شخصية	20 %	1.747.585.20
مساهمة البنك	80%	6.991.433.28

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق البنك

التحليل:

المساهمة الشخصية هي المبالغ التي يساهم بها المستفيد من القرض، تمثل 20%من التكلفة الإستثمارية و80٪من التكلفة الإستثمارية يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المالح "ولاية عين تموشنت" في شكل قرض التحدي .

الجدول رقم (09): طريقة تمويل المشروع

مبلغ الاستثمار	8.739.291.60	06 سنوات
قرض التحدي(متوسط المدى)	6.991.433.28	
المساهمة الشخصية	1.747.585.32	

من خلال كل هذه المعلومات نقول أنه تمتمويل هذا المشروع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن قرض التحدي المتوسط المدى قيمته6.991.433.28 مخصص الإقتناء وسائل لمدة 6 سنوات أما بالنسبة للمساهمة الشخصية لطالب القرض فبلغت قيمتهاب1.747.858.3.

المطلب الثالث: الدراسة المالية والإقتصادية للمشروع الإستثماري

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

1/. دراسة تكلفة المشروع الإستثماري

من خلال الجدول رقم10

وصف العملية	كميات Quantiti	Unite وحدة	Prixunitare الوحدةسعر	Cout كلفة
Realisation foage 200ml	2	u	25 728,30	10 291 320,00
Equipement forage	2	u	1 338 480,00	1 338 480,00
Bassind'accumulation100m3	4	u	2 070 900,00	2 070 900,00
Station de tete	4	u	585 000,00	585 000,00
Pivot 30 Ha	1	u	5 444 716,66	5 444 716,68
Pivot 10 HA	2	u	6 363 050,10	6 363 050,10
Installation reseau GaG	10 ,8	u	1 649 144,25	1 649 144,25
palmie	10	ML	2 803 320,00	2 803 320,00
Installation reseau GaG	100	ML	903 123,00	903 123,00
olivier	100	HA	26 279 400,00	26 279 400,00
Installation reseau GaG	1296	HA	758 160,00	758 160,00
serres	1037	HA	2 592 000,00	2 426 112,00
Installation seres tunnel	259	u	606 060,00	606 528,00
Trous de plantaton	1296	u	151 632,00	151 632,00
Fourniture et plantation	4000	u	1 404 000,00	702 000,00
djebba	4000	u	1 404 000,00	702 000,00
Fourniture et plantation	1	kg	3 129 700,00	3 129 700,00
djebba	1	u	274 176,00	274 176,00
Couverture de palmier	1	U	404 600,00	404 600,00
Ouverture trous pour olivier	1	u	208 250,00	208 250,00
Fourniture et plantation	1	u	286 790,00	286 790,00
oliviers	1	u	785 400,00	785 400,00
Tracteur	1		241 570,00	241 570,00
Charrue	1		368 900,00	368 900,00

Cover crop	1		1 699 320,00	1 699 320,00
Faucheuse			446 250,00	446 250,00
Rateau faneur	1		3 050 000,00	3 050 000,00
Semoir	1		4 415 580,00	4 415 580,00
Citerne 3000l				
Remorque 5ob				
R,press standard				
Pulverisateur 1000I				
Vehicule utilitaire				
Groupe electrogene KVA				
المجموع				**78 385 422,03**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من مصلحة فرع القروض ببنك .

2. الهيكل التمويلي للمشروع الإستثمار من خلال الجدول رقم (11)

عنوان العمليات	تكلفة العمليات	مسامة البنك	المسامة الشخصي
Realisation foage 200ml	10 291 320,00	8233056.00	2058264.00
Installation reseau GaG serres	1 338 480,00	1070784.00	267696.00
Installation seres tunnel	2 070 900,00	1656720.00	414180.00
Trous de plantaton	585 000,00	468000.00	117000.00
Fourniture et plantation djebba	5 444 716,68	4355773.34	1088943.34
Fourniture et plantation djebba	6 363 050,10	5090440.08	1272610.02
Couverture de palmier	1 649 144,25	1319315.40	329828.85
Ouverture trous pour olivier	2 803 320,00	2242656.00	560664.00
Fourniture et plantationoli	903 123,00	722498.40	180624.60
Equipement forage	26 279 400,00	21023520.00	5255880.00
Bassin d'accumulation 100m3	758 160,00		758160.00
Station de tete	2 426 112,00	1940889.60	485222.40
Pivot 30 Ha	606 528,00	485222.40	121305.60
Pivot 10 HA	151 632,00		151632.00
Installation reseau GaG palmie	702 000,00		702000.00
Installation reseau GaG oliviers	702 000,00	561600.00	140400.00
Tracteur	3 129 700,00	2503760.00	625940.00
Charrue	274 176,00	219340.80	54835.20
Cover crop	404 600,00	323680.00	80.920.00
Faucheuse	208 250,00	166600.00	41650.00
Rateau faneur	286 790,00	229432.00	57358.00
Semoir	785 400,00	628320.00	157080.00
Citerne 3000l	241 570,00	193256.00	48314.00
Remorque 5ob	368 900,00	295120.00	73780.00
R,press standard	1 699 320.00	1359456.00	339864.00
Pulverisateur 1000I	446 250,00	357000.00	89250.00
Vehicule utilitaire	3 050 000,00		3050000.00
Groupe electrogene KVA	4 415 580,00	3532464.00	883116.00
المجموع	78 385 422,03	58978904.02	19406518.01
en%	%100	%80	%20

المصدر: عن إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات من مصلحة منح القروض ببنك.

3. حالة التنبؤ بالمبيعات (رقم الأعمال) للمشروع السنوات القادمة

من خلال الجدول رقم (12) إنتاج النباتي للمشروع

تعين	منطقة [HA]	المحصول كمية *نكتار [QX / HA]	وحدة سعر البيع (دج*ك) [DA/QX]
Palmier	10.8	75	8000
Olivier	10	600 l/ha	600
PDT	10	300	3000
Ble	40	50	4500
Botte	40	450	90
Courgette	0.8	350	5000
piment	1.6	600	6000
Tomate	1.6	900	5000
المجموع	100	2725	32 190

مصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات من مصلحة منح القروض ببنك

4-جدول رقم (13) صافي القيمة الحالية:

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
تدفق غير حقيقي	1235432-	731865-	203120-	352063	4935005	11747094	12899787	14110115.16	15380959.58	16715346.22
معدلالخصم	0.9	0.82	0.75	0.68	0.62	0.52	0.51	0.46	0.42	0.38
تدفق فعلي حقيق	7042170	6817698	6595379	6374989	8640908	11701428	11229601	10772351.30	10332221.68	9906227.45
تدفقات متراكمة	7042170	13859868	20455247	26830236	35471144	47172572	58402173	69174523.82	79506745.49	89412972.92
11027550.92										11027550.92

مصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات من مصلحة منح القروض ببنك

5ـحساب فترة إسترداد القرض:

من خلال CAFيمكن أن نستنتج فترة إسترداد القرض

فترة إسترداد القرض =مبلغ القرض /متوسط CAF

حيت: متوسط CAF=مجموع CAF/عدد السنوات

689791713.86=

لدينا مبلغ القرض: 78385422.03

إذن فترة الإسترداد هي 8،8=68979171384/783854422.03

ومنه فترة إسترداد القرض 8سنوات و8أشهر

***مؤشر الربحية هو1،14دج**

***قرار منح القرض**

من خلال التحليل الذي قام به المكلف بدراسة طلبات القروض في البنك وتحليليه للوضعية المالية للمستثمرين أجل منحه قرض الاستثماري توصل إلى من:

المستثمرليس عليه أي إلتزامات جبائية

ـتحقيق الإجراءات المذكورة سابقا على شهادة المشروع

.كما أن قدرة التمويل الذاتي في تزايد مستمر وهذا ما يضمن إسترجاعالقرض

ـإضافة إلى أنها تحقق رقم أعمال متزايد كون هذا النشاط يحظى بطلب كبير

من خلال النتائج الدراسة فنية إقتصاديةوتحقيق مردود قرض مقبول من خلال الدراسة التقنية والعائد الإقتصاديوفترة إستردادالقرض تم قبول البنك منح هذا القرض الاستثماري بقيمة 58000000دج وذلك وفق ضمانات كافية يلجأ إليها البنك في حالة عدم السداد القرض وتتمثلفي رهن الأرض100هكتار

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي، تم التطرق إلى الدراسة الميدانية لوكالة المالح التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم التعريف بالبنك من حيث النشأة، الأهداف، الهيكل التنظيمي، والخدمات المصرفية التي يقدمها، لاسيما تلك المتعلقة بتمويل المشاريع الفلاحية. أظهرت الدراسة أن وكالة المالح تلعب دورًا محوريًا في دعم الاستثمار الفلاحي من خلال مختلف صيغ التمويل، مثل قرض الرفيق، القروض الموسمية، والقروض المتوسطة والطويلة الأجل، وذلك تماشيًا مع السياسات الوطنية الرامية إلى ترقية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي. كما أبرزت الوثائق والمعطيات المستخرجة من الوكالة مدى التفاعل بين البنك والفلاحين، من خلال تقديم تسهيلات في الإجراءات وتحفيزات مالية، رغم بعض التحديات المرتبطة بالتأخر في معالجة الملفات وضعف الضمانات المقدمة من بعض المستثمرين. وتوصلنا في النهاية إلى أن التمويل البنكي يُعد أداة حيوية لتنشيط الاستثمارات الفلاحية، إلا أن فعاليته تبقى رهينة بمدى تجاوب البنوك مع خصوصية القطاع الفلاحي، وقدرة الفلاحين على إعداد ملفات تمويل متكاملة ومدروسة..

الخاتمة

الخاتمة:

تُعد البنوك التجارية من أبرز الفاعلين في المنظومة الاقتصادية، نظراً لما تقوم به من دور محوري في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها تمويل المشاريع الاستثمارية، باعتبارها أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية، تبيّن أن التمويل البنكي لا يقتصر فقط على تقديم القروض، بل يشمل مجموعة متكاملة من الآليات والخدمات التي تهدف إلى دعم المستثمرين ومرافقتهم في جميع مراحل مشاريعهم.

لقد تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتمويل والاستثمار، حيث تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل البنكي، أنواعه، أهميته، والعلاقة الجدلية بينه وبين الاستثمار. كما سلطنا الضوء على الدور الذي تلعبه البنوك في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية وتقديم الاستشارات والخدمات المالية أما في الفصل التطبيقي، فقد ركّزنا على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال وكالة المالح بولاية عين تموشنت، والتي تعتبر نموذجاً حياً لمدى انخراط البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية. وقد تم تحليل صيغ التمويل المتوفرة، خاصة قرض الرفيق وقرض التحدي، ومدى نجاعتها في دعم الفلاحين والمستثمرين في المجال الفلاحي.وأظهرت الدراسة الإحصائية والتطبيقية أن البنك يعتمد على سياسات تمويلية موجهة ومرنة تراعي خصوصيات القطاع الفلاحي، وتساهم بشكل فعّال في تنشيط الاستثمار الريفي وتحقيق الأمن الغذائي. كما كشفت النتائج أن الإجراءات المتبعة في منح القروض تضمن نوعاً من الحوكمة المالية، رغم وجود بعض العراقيل البيروقراطية التي قد تؤثر على فعالية التمويل.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن تعزيز فعالية البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية يتطلب تفعيل آليات مرافقة شاملة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوسيع نطاق المنتجات التمويلية التأمينية، بما يتماشى مع تطلعات المستثمرين وخصوصيات البيئة الفلاحية في الجزائر.

وقد تم التحقق من خلال دراستنا من الفرضيات التي طرحناها سلفا كإجابة أولية الإشكالية المتمثلة في إلى أي مدى يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثماريةو النتائج كمايلي:

تم إثبات صحة الفرضية الأولى، والتي تتمثل في ما يلي:

1) من خلال النتائج الميدانية، تبين أن أغلب المشاريع الاستثمارية الفلاحية الممولة عن طريق البنك حققت تحسنًا في الإنتاجية والدخل، مما يؤكد أن التمويل عنصر حاسم في دفع عجلة الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

تم إثبات صحة الفرضية الأولى.

2)أظهرت البيانات أن تمويل بنك BADR يشكل مصدرًا خارجيًا أساسيًا لتمويل المشاريع الفلاحية، لا سيما في ظل غياب مصادر تمويل بديلة، مما يمنح هذه المشاريع فرصة الاستمرار والتوسع.

تم إثبات صحة الفرضية الثانية.

2) أكد التحليل أن البنك يعمل على تعبئة المدخرات من خلال الودائع، ويوجهها نحو تمويل مشاريع فلاحية إنتاجية، مما يبرز دوره الفعّال في دعم الاقتصاد المحلي.

تم إثبات صحة الفرضية الثالثة.

3) من خلال دراسة إجراءات منح قرض الرفيق، تبين أن البنك يتبع مسطرة قانونية دقيقة تشمل دراسة الجدوى، والتحقق من الضمانات، وإبرام عقود رسمية، مما يدل على وجود آليات منظمة ومعتمدة في تمويل هذا النوع من القروض.

4) تم إثبات صحة الفرضية الرابعة.

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

1.التمويل البنكي يمثل أحد الركائز الأساسية لتحريك عجلة الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني، خاصة في القطاع الفلاحي الذي يحتاج إلى تمويلات متوسطة وطويلة الأجل

2.تبين أن هناك علاقة طردية قوية بين توفر التمويل البنكي وتطور حجم ونوعية المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

3.البنوك التجارية تلعب دورًا رئيسيًا في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية، عبر تقديم تسهيلات ائتمانية، خصوصًا للمشاريع ذات الطابع الفلاحي.

4.بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يُعتبر الفاعل المالي الأول في تمويل المشاريع الفلاحية والاستثمار في الوسط الريفي.

5.أثبتت الدراسة أن وكالة المالح تلعب دورًا فعّالًا في دعم الفلاحين وتمويل مشاريعهم من خلال خدمات متنوعة مثل القروض والعروض التأمينية.

6.بنك BADR يقدم عدة صيغ تمويلية، من أبرزها قرض الرفيق وقرض التحدي، بالإضافة إلى برامج تأمينية تسهم في تخفيف المخاطر على المستثمر الفلاحي.

7.أظهرت الإحصائيات أن عددًا معتبرًا من الفلاحين استفادوا من قرض الرفيق وقرض التحدي خلال السنوات الأخيرة، مع تسجيل نمو تدريجي في عدد المستفيدين وحجم القروض.

8.تعتمد الوكالة على دراسة دقيقة للمشاريع المقترحة، تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية، الضمانات، وقدرة السداد، قبل اتخاذ قرار التمويل.

9.من أبرز التحديات التي تم رصدها: ضعف الثقافة المالية لدى بعض الفلاحين، تعقيد الإجراءات الإدارية، ونقص الضمانات الكافية.

***التوصيات**:

1.تبسيط خطوات الحصول على القروض الفلاحية، وتخفيف التعقيدات البيروقراطية التي تعيق تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب.

2.تنظيم دورات تكوينية للفلاحين حول كيفية إعداد ملفات القروض، وتقديم دراسات جدوى ناجعة، بالإضافة إلى التوعية بأهمية التأمين الفلاحي.

3.ضرورة اعتماد آليات تقييم دقيقة ومرنة للمشاريع الاستثمارية الفلاحية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية النشاط الفلاحي والمخاطر المرتبطة به.

4.تشجيع استخدام التطبيقات والمنصات الرقمية لتقديم طلبات القروض ومتابعة ملفات التمويل، مما يسهل على الفلاحين التواصل مع البنك.

5.مراجعة حدود التمويل لبعض أنواع المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي، مع توفير تسهيلات في الضمانات المطلوبة.

6.تشجيع الشراكة بين بنك BADR والتعاونيات الزراعية، الغرف الفلاحية، والمعاهد التقنية، من أجل تحديد أولويات التمويل ودعم المشاريع ذات الجدوى.

7.وضع صيغ تمويل تشاركية تحفز الفلاحين على المساهمة الذاتية في التمويل، مما يعزز الجدية والالتزام بتنفيذ المشاريع.

8.تنويع وتحديث العروض التأمينية للفلاحين، خاصة ضد المخاطر المناخية والأوبئة التي تهدد المحاصيل والثروة الحيوانية.

9.تفعيل آليات التمويل الجماعي عبر دعم مشاريع جماعية لفائدة مجموعات فلاحية أو تعاونيات، بما يعزز روح التضامن ويسهل الحصول على الضمانات.

***آفاق البحث:**

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

~ما هو دور القروض الفلاحية في التنمية الاقتصادية

~ماهو دور المشاريع الفلاحية في زيارة الدخل الوطني

وفي الأخير فإن بحتنا هذا مجرد محاولة الإثراءواحد ومن أهم المواضيع المهمة، ونرجو أن نكون قد وفقنا بإلمام بعض جوانبه

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- رابح خوني , المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها , اتراك الطبعة و النشر , مصر 2008
- شوقي حسين"الموارد التمويل "الدار الجامعة – القاهرة- 1998
- هيثم محمد الزغبي، ادارة و تحليل المالي، دار الفكر لطباعة النشر و التوزيع عمان، 2000
- توفيقجسوني، الإدارة المالية، الطبعة الخامسة، دمشق، سوريا، 1993
- حامد العربي الحضيري، تقييم الإستثمارات، القاهرة، مصر، 2000
- فلاح الحسيني ، عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك و المصرف أ ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000
- شاكر القزويني – محاضرات في اقتصاد البنوك – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – الجزائر 1989
- محمد سويلم إدارة المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية " مدخل مقارن "- دار الطباعة الحديثة – القاهرة –إيداع 1987
- أحمد نبيل النمرس – مبادئ في العلوم المصرفية – البنك المركزي الأردني
- نوري عبد الرسول الخاقاني-المصرفية الإسلامية الأسس النظرية و إشكاليات التطبيق- دار الياروري العلمية للنشر
  والتوزيع عمان الأردن- الطبعة العربية 2011
- محمد مصطفى نعمات، ادارة البنوك، دار الابتكار لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017
- عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،
- بو يعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998
- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية، البورصة، البنوك التجارية الدار الجامعية، مصر2000
- صلاح الدين حسين السيسي، دراسة وتقييم المشروعات بين النظرية و التطبيق الطبعة الاولى بدار الفكر، القاهرة، مصر،2000
- عاطف جابر طه عبد الرحيم دراسات الأصل العلمي، دار الجامعة، القاهرة، مصر،2003

- كاظم جاسم لعيساوي، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروع، دار المناهج، 2001
- سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات الجدوى المشروعات النظرية والتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية
- حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، طبعة أولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان الأردن 2002
- أحمد نبيل النمرس – مبادئ في العلوم المصرفية – البنك المركزي الأردني
- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية، البورصة، البنوك التجارية الدار الجامعية، مصر2000

مذكرات:

- خديجة مراحي , واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة الجزائر دراسة حالة بنك التنمية الريفية بدر أم بواقي ووكالة سوق عمان 313، مذكرة ماستر ، جامعة أم بواقي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2016-2017
- ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر الدفعة 2017
- دراسة أثر التمويل على ادارة المشاريع الاستثمارية- جامعة ورقلة- مذكرة ماستر
- عاسف حمود- إدارة المنشآت المالية دار النشر العربي- ص 57،56
- عزيزي ليلى، دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية ، رسالة ماجيستر دفعة سبتمبر، جامعة الجزائر، 2004
- إسماعيل محمد هاشم – مذكرات في النقود و البنوك – دار النهضة العربية 1976

أوراق ندوة علمية:

- تطوير ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي -أوراق ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي المنعقدة في القاهرة في سبتمبر 2006

محاضرة جامعية:

- م.د. مها عبد الستار السامرائي، "الاستثمار: المفهوم-الأهمية – الأصناف – المتطلبات- المبادئ"، جامعة المستنصرية،2019